

الأشعرية

ضرورة ومنهج واستمرار

أ.د. فاروق حمادة

دار القلم
دمشق

الأشعرية

ضرورة ومنهج واستمرار

دار القلم
دمشق
أسسها: محمد علي دولة
سنة ١٩٦٧م

الطبعة الأولى
١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤م

تُطلب جميع كتبنا من:

دار القلم ـ دمشق
هاتف: ٢٢٢٩١٧٧ فاكس: ٢٢٥٥٧٣٨ ص.ب: ٤٥٢٣
www.alkalam-sy.com

الدار الشامية ـ بيروت
هاتف: ٨٥٧٢٢٢ (٠١) فاكس: ٨٥٧٤٤٤ (٠١)
ص.ب: ١١٣/٦٥٠١

توزّع جميع كتبنا في السعودية عن طريق:

دار البشير ـ جدّة
٢١٤٦١ ص.ب: ٢٨٩٥ هاتف: ٦٦٥٧٦٢١ فاكس: ٦٦٠٨٩٠٤

الأشعرية

ضرورة ومنهج واستمرار

تأليف

الأستاذ الدكتور فاروق حمادة

المستشار في ديوان سمو ولي العهد
أبوظبي

دار القلم
دمشق

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

الحمـــدُ لله الواحد الأحد الصَّمد، الذي لـــم يَلِدْ ولم يُولدْ، ولم يكن له كفوًا أحد، والصَّلاة والسَّـــلام على ســـيدنا محمد ابن عبـــد الله المؤيَّد بالوحي، المحفـــوف بالعصمة، وعلى آله وأصحابه الذين آزروه ونصروه، وحملوا عنه الهداية والرَّشـــاد، ومن اهتدى بهديهم إلى يوم لا ينفع فيه مالٌ ولا ولد.

أما بعد: فهذا البحث في الأشـــعرية قـــد كتَبْتُه من أمدٍ غير قصير، بعدما نظرتُ في تطوُّر العقائد الإسلامية؛ بدءًا من نزول القرآن الكريم، ولقرون تَلَتْ ذلك؛ عرف المجتمعُ الإســـلاميُّ خلالها صعودًا وازدهارًا، وتيارات وأفكارًا؛ لقي بعضُها قبولًا، ولقي بعضها رفضًا وإنكارًا.

وقد وجدتُ أن الأشـــعرية قد جاءت في وقت تدفَّقَتْ فيه الأفكار الخارجية، وقَبِلَها بعضُ المســـلمين وتأثَّروا بها، فصار

الصراع الفكري داخل المجتمع بالغ الأثر، خطير العواقب، تتدخل الدولة فيه أحيانًا انتصارًا لفكرة ومعارضة لأُخرى.

فقيَّض الله للمسلمين الإمام الفذَّ أبا الحسن الأشعري، فأبرز المنهج الوسط والطريق الواضح، الذي يَجمع المسلمين، ويصون حرمة الكتاب والسُّنَّة وتفسيرهما من عبث المحرِّفين والغالين، فنازل الفِرَق بآلاتها، وخاض معاركه الفكرية بمستلزماتها، فظهر منهج أهل السُّنَّة وطريقهم على يديه، وتابعه على هذا المنهج أعلام الملَّة، ونحارير الفكر، فصاروا المرجع والملاذ إذا اقتحم حمى عقائدهم أحد.

لقد أردتُ أن أُبيِّن سياق ظهورهم في التاريخ، وظروف نشأتهم، وأهمية وجودهم، وأنه ضرورة لا يمكن الاستغناء عن مناهجهم، وبيَّنتُ الأُسسَ التي أقاموا عليها عقائد أهل السُّنَّة والجماعة بوضوحها وقوَّتها واستيعابها، ثم ذكرتُ نماذج من النصوص التي توهم التشبيه ـ وهي أهم المسائل الخلافية مع غيرهم ـ وكيف أوَّلوها باللِّسان العربيِّ المبين، وصَرَفوها إلى التنزيه الذي هو حقُّ الله على عبيده ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وأبعدوها عن نزغة التعطيل والتشبيه والتجسيم والتمثيل.

إنَّ هذا البحثَ إبــرازٌ لمكانة الأشــعرية الرفيعة في تاريخ الفكر الإســلاميِّ، وبيان فضلها على المســلمين حين صانت القرآنَ الكريمَ من التحريف، وثَبَّتَتِ السُنَّة النبوية وحفظَتْها من كلِّ مــن يحاول أن يغمز مــن قناتها، أو يدسَّ فــي طيَّاتها، أو يفتري عليها.

وإنَّ الحاجــة إلى المنهج الأشــعري اليــوم كالحاجة إليه بالأمس؛ فهو طريق ممتد مع كتاب الله وسُــنَّة رســوله، عصيٌّ على الاقتلاع أو الإنكار أو التجاهل...

فأســأل الله تعالى أن ينفع بهــذا البحث وما ســطَّرناه أو كتبناه، كما أسأله أن يجعله ذُخرًا لي أجده عنده يوم الدِّين، يوم لا ينفع مالٌ ولا بنونَ إلَّا من أتى الله بقلب سليم.

والحمد لله ربِّ العالمين

وكتبه

المستشار الدكتور فاروق حمادة

في أبو ظبي ١٥ محرم الحرام ١٤٣٥هـ

٢٠١٣/١١/١٨م

١ كيف نشأَت الأشعرية؟ وضرورتها

الحمدُ لله الذي خلق الإنسان، وعلَّمه البيان، وهداه بدلائل الآيات وواضح البراهين إلى الإيمان، والصلاة والسلام على سيِّد ولدِ عدنان محمد بن عبد الله، وعلى آله الطيبين، وصحابته الغُرِّ الميامين، ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدِّين.

أما بعد: فإنَّ الله تبارك وتعالى تعرَّف إلى خلقه بما أظهره لهم من آياته المسطورة المنزَّلة على رسله في كتبه، وفي آياته المنظورة في الأنفس والآفاق، ورحاب هذا الكون الفسيح، فكلاهما يدلُّ على الله تبارك وتعالى في أسمائه الحسنى وصفاته المقدَّسة العلى.

ولمَّا كان القرآنُ الكريمُ الكتابُ المحفوظُ الذي لا يأتيه الباطلُ من بَيْنِ يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد، قد نزل بلسان عربيٍّ مبينٍ، على قوم عرب خُلَّص؛ فهمه

أولئك المنـــزَّلُ عليهم بدلالات لغتهـــم، وفهموا ما فيه من آيات التوحيد والصِّفات، والأحكام والتشريعات، والقصص الواعظـــات البليغات، ولـــم يُؤْثر عنهم ـ ورســـول الله ﷺ بين أظهرهم يتلـــوه عليهم فـــي الصلوات والجمـــع والأعياد والمناســـبات، ويدارســـه جبريل هذا الكتاب العزيز وهو ينزل عليه ـ أن سألوه عن شيء من آيات الصِّفات، أو تاهوا وضلُّوا في شـــيء من ذلك وعدُّوه من المشـــكلات، بل كانوا حياتَهم ودهرهَم يتلونها ويتقرَّبون إلـــى الله تعالى بها مع صحة اعتقادٍ بها، ويقين بمعانيها، وسمعوا من رسول الله ﷺ أحاديثه الكريمة وهو يعلِّمهـــم الإيمان والتوحيـــد، ويرغِّبهم إلـــى الله والجنَّة، ويرهِّبهم من اتباع الشيطان ودخول النيران، وفيها من الصفات الإلٰهية بمثل ما جـــاء في الآيات القرآنية وزيـــادة، وهو أفصح الناطقين بالضَّاد وهم أهل الفهم والسَّداد.

ولما تقدَّم الزمانُ وتغيَّر الأوانُ، وافتتحت البلدان، واختلط العرب بغيرهم من الشـــعوب والأقوام والأديان؛ ظهرت أفكار، وتناسلت خلال مدة من الزمان.

فكان الشُّرود الأول عن منهج القرآن والسُّنَّة النبوية، في أفكار القدرية الذين يقولون بالاختيار وحرية الإرادة المطلقة، والإنسان

في نظرهم هو مختار في أفعاله وإرادتــه بإطلاق، فتنكَّروا لكثير من الآيات القرآنية والأحاديــث النبويَّة، وكان زعيم هذه الضلالة معبد بن عبــد الله الجهني المتوفَّى نحو (٨٠هـــ)، فأنكروا القَدَرَ وعِلْمَ اللهِ الســابق للأشــياء، وقد قيل: إنَّ مَنْ نفــث هذه الأفكار سوسنُ بالعراق وكان نصرانيًّا، فأسلم، ثم تنصَّر، فأخذ عنه معبد، ثم أخذ غيلان بن مسلم الدمشقي (قُتِلَ ١٣٢هـ) ذلك عن معبد[١].

وقد أنكر الصَّحابة رضوان الله عليهم هذه الأفكار، وحذَّروا النَّــاسَ منهــا، وتابعهم على ذلــك التابعون، فعــن يحيى بن يعمر قال: كان أوَّلَ من قال في القــدر بالبصرة معبدُ الجهني، فانطلقتُ أنــا وحميد بن عبــد الرحمن الحميــري حاجَّين أو معتمرَيْنِ، فقلنــا: لو لقينــا أحدًا من أصحاب رســول الله ﷺ فســألناه عمَّا يقول هؤلاء في القدر، فوُفِّق لنا عبد الله بن عمر داخلًا المسجد، فاكتنفْتُهُ أنا وصاحبي، أحدنا عن يمينه، والآخر عن شماله، فظننتُ أن صاحبي ســيكلُ الكلامَ إليَّ، فقلتُ: أنا عبد الرحمن، إنه قد ظهر قِبَلَنا نــاس يقرؤون القرآن ويتقفَّرون العلم ـ وذكر من شأنهم ـ وأنهم يزعمون أن لا قدر، وأن الأمر أُنف، قال: فإذا لقيتَ أولئــك فأخبرهم أنِّي منهم بريء، وأنهم

(١) انظر: سِيَر أعلام النبلاء: ١٨٦/٤ ـ ١٨٧، وأخذه عن تاريخ ابن عساكر.

برآء مني، والــذي يَحْلِفُ به عبد الله بن عمــر لو أنَّ لأحدهم مثل أحد ذهبًا فأنفقه؛ ما قَبِلَ اللهُ منــه حتَّى يؤمن بالقدر... ثم ذكر حديث جبريل في ســؤاله إلى النبــي ﷺ، وفيه: فأخبرني عن الإيمان، قال: «**أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشَرِّه...**» الحديث[1].

ولمَّا انتشرت فكرة نفي القدر، حاربها علماءُ التابعين، بل نُقل عنهم في نصوص أنهم ألَّفوا كتبًا في الردِّ عليهم، كما نُقل عن الحســن البصريِّ المتوفَّى (١١٠هـ)، وعمر بن عبد العزيز المتوفَّى (١٠١هـ)، والحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب المتوفَّى (٩٩هـ).

● وردًّا علــى القدرية، خرج **جَهْمُ بن صفوان** الســمرقندي مولى بني راســب (قُتِلَ نحو ١٢٨هـ) فكان على النقيض من القدرية، فقال جهمٌ: إنَّ الإنســان مجبور فــي أفعاله ولا اختيار له، وأن الله قدَّر عليه أفعاله، فهو كريشة في مَهَبِّ الريح. ونفى الصفــات الإلٰهية التي تؤدِّي إلى تشــبيه الخالــق بمخلوقاته، وبذلك نفى أن يكون الله تعالى متكلِّمًا أو يرى، ويقول: **إنَّ الله في كلِّ الأمكنة**.. كما **قــال بفناء الجنَّة والنار**.. مع أقوال أخرى تُخالف القرآن الكريم وصحيح السُّنَّة.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، الإيمان، رقم (١).

• وكان قريبًـا منـه على هـذه النِّحلة **الجعـدُ بن درهم** المتوفَّى نحو (١١٨هـ)، بل قيل: إنه شـيخ جهم بن صفوان، وأول من أنكر أن يكون قد اتَّخـذ الله إبراهيم خليلًا، أو كلَّم موسى تكليمًا.

• ووُجِد نقيض آخر في هذه الفترة هو **مقاتل بن سـليمان البلخي** المتوفَّى (١٥٠هـ)؛ فكان يبالغ فـي الإثبات إلى حدِّ التجسيم.

قال أبو حنيفة: أتانا من المشرق رأيان خبيثان: جهمٌ معطِّل، ومقاتل مشبِّه.

وعنه: أفـرط جَهْمٌ فـي النفي حتى قال: إنه ليس بشـيء، وأفرط مقاتلٌ في الإثبات حتى جعل الله تعالى مثل خلقه[١].

وقال ابن حبان البسـتي: كان يأخذ عـن اليهود والنصارى علم القرآن الذي يوافق كتبهم، وكان مشبِّهًا[٢].

ولعل **التشـبيه** جاءه من عقيـدة اليهود والنصـارى، فنزَّل الآيات القرآنية عليها، وإن كان قد سبقه إلى التجسيم: **عبد الله ابن سـبأ** وأتباعه الذين سموا عليًّا إلٰهًا وشـبَّهوه بالإلٰه، **وبيان**

(١) انظر: تاريخ بغداد، للخطيب: ١٦٤/١٣ ـ ١٦٦.
(٢) انظر: المجروحين، لابن حبان: ١٤/٣.

ابن سمعان النَّهدي من بني تميم، وقد ظهر بالعراق بعد المئة وقال **بإلٰهية عليٍّ وأن فيه جزءًا إلٰهيًّا متحِدًا** بناسـوته، ثم انتقل إلى محمد ابن الحنفية، ثم إلى ابنه أبي هاشم، ثم إلى بيان[1]، وزعم بيان بن سـمعان أنَّ معبوده إنسـان من ثور على صورة الإنسان في أعضائه، وأنه يفنى كلُّه إلَّا وجهه[2].

قال عبد القاهر البغدادي: إن المشبِّهة صنفان: صنف شبَّهوا ذات الباري بذات غيره، وصنف شـبَّهوا صفاته بصفات غيره، وكل صنف من هذين الصنفين مفترقون على أصناف شتَّى:

والمشبِّهة الذين ضلُّوا في تشبيه ذاته بغيره أصناف مختلفة.

وأول ظهـور التشـبيه صادر عـن أصناف مـن الروافض الغلاة...

• وفِـرَق من المشـبِّهة عدَّهـا المتكلِّمون في فـرق الملَّة لإقرارهم بلزوم أحكام القرآن، وإقرارهم بوجوب أركان شريعة الإسـلام من الصلاة والزكاة والصيام والحج عليهم، وإقرارهم بتحريم المحرَّمـات عليهـم، وإن ضلُّوا في بعـض الأصول العقلية.

---

(١) انظر: ميزان الاعتدال، ولسان الميزان: ٧٠/٢؛ والفرق بين الفرق، ص ٢٢٧.

(٢) انظر: الفرق بين الفرق، لعبد القاهر، ص ٢١٤.

• ومن هذا الصنف: **الهشامية**؛ وهي منتسبة إلى **هشام بن الحكم** الرافضي الذي شبَّه معبوده بإنسان، وزعم لأجل ذلك أنه سبعة أشبار بشبر نفسه، وأنه جسم ذو حدٍّ ونهاية، وأنه طويل، عريض، عميق، ذو لون وطعم ورائحة...[1]، في تُرَّهات وأفكار لا يقبلها الولدان الصِّغار، لأنها تخالف بدهيات العقول.

وأما الذين شبَّهوا صفاته بصفات المخلوقين فأصناف، فمنهم من شبَّه إرادة الله بإرادة خلقه، وهو قول المعتزلة البصرية، ومنهم من شبَّه كلام الله تعالى بكلام خلقه، فزعموا أنَّ كلام الله أصوات وحروف من جنس الأصوات والحروف المنسوبة للعباد... إلخ.

• وتطوَّرَ فكرُ **التجسيم** إلى أن وصل إلى **محمد بن كرام** المتوفَّى (٢٥٥هـ)، فقد ادَّعى أن معبوده جسم لا كالأجسام، له حدٌّ ونهاية من تحته، وأنها الجهة التي يُلاقي منها عرشه، فهو مماسٌّ لعرشه، وهو محلٌّ الحوادث، وكان يروي الأحاديث، قال ابن حبان: خُذل حتى التقط من المذاهب أرداها، ومن الأحاديث أوهاها.

---

(١) انظر: الفرق بين الفرق، ص ٢١٤ ـ ٢١٦؛ ومقالات الإسلاميين: ٢٨١/١.

قال أبو العباس السَّرَّاج: شهدتُ البخاريَّ، ودُفع إليه كتاب من ابن كرام يسأله عن أحاديث؛ منها: الزهري، عن سالم، عن أبيه مرفوعًا: الإيمان لا يزيـد ولا ينقص. فكتب البخاري على ظهر كتابه: من حدَّث بهذا استـوجبَ الضَّرْبَ الشديد والحبس الطويل.

ومن بِدَع هذا الضالِّ: أنه جعل الإيمان قولًا بلا معرفة، ولو اعتقد الكفر بقلبه، وزعموا أن المنافقين الذين كانوا على عهد رسـول الله ﷺ كانوا مؤمنين على الحقيقـة، وزعموا أن الكفر بالله هو الجحود والإنكار له باللسان[1].

• وبجانـب هؤلاء كان **واصـل بن عطاء** الغـزال المتوفَّى (١٣١هـ)، واضع أُسـس **الاعتزال** وداعيتهم إلـى هذه البدعة، وكان من رُوَّاد مجلس الحسن البصري في زمان فتنة الأزارقة، وكان النـاس يومئذٍ مختلفيـن في أصحاب الذنـوب من أمة الإسـلام على فِرَق، فرقة تزعم أن كلَّ مرتكب لذنب صغير أو كبير مشرك بالله...

وكان علماء التابعين في ذلـك العصر وأكثر الأمة يقولون:

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين: ٢٢٣/١؛ وميزان الاعتدال: ٢١/٤؛ ولسان الميزان: ٢٥٣/٥.

إن صاحب الكبيرة من أمة الإســلام مؤمن لما فيه من معرفته بالله والكتب المنزَّلة من الله تعالــى، ولمعرفته بأنَّ كلَّ ما جاء من عند الله حقٌّ، ولكنه فاســق بكبيرته، وفســقه لا ينفي عنه اسم الإيمان والإسلام، وعلى هذا القول مضى سلفُ الأمَّةِ من الصَّحابة وأعلام التابعين، فلمَّا ظهرت فتنــة الأزارقة بالبصرة والأهواز[1]، اختلف الناس عند ذلك في أصحاب الذنوب على خمســة وجوه؛ فخرج واصل بن عطاء على قول جميع الفرق المتقدمة، وزعم أنَّ الفاســق من هذه الأمة لا مؤمن ولا كافر، **وجعل الفسق منزلة بين منزلتي الكفر والإيمان.**

فلمَّا ســمع الحســن البصري من واصل بدعتــه هذه التي خالف فيها أقوال الفرق قبله؛ طرده عن مجلسه، فاعتزل سارية من سواري مســجد البصرة، وانضمَّ إليه قرينُه **عمرو بن عبيد ابن باب** المتوفَّى (١٤٤هـ)، فقال النــاس يومئذٍ: إنهما اعتزلا قول الأمة. وسُمِّي أتباعهما من يومئذٍ معتزلة[2].

وأظهرا بدعتهمــا في المنزلة بين المنزلتيــن، وضمَّا إليهما رأي معبد الجهني فــي القدر، ووافقا الخــوارج على تأييد أن

---

(١) الفرق بين الفرق، ص ٩٧ ـ ٩٨.

(٢) المصدر السابق نفسه.

صاحب الكبيرة فـي النار، ثم أضاف واصـل بدعة ثالثة وهي تفسـيق فريقين مـن الصحابة الذيـن كانوا يـوم الجمل، وفي صفين، والذيـن قَبِلوا التحكيـم، وزعم أن فرقة مـن الفريقين قد فسـقت وأنه لا يعرف الفسـقة، وأجاز أن يكون الفسقة من الفريقين.

ثم بنى على ذلك: أنه لو شـهد علي وطلحـة، والزبير أو رجل من أصحاب علي ورجل مـن أصحاب الجمل على باقة بَقْلٍ لَمَا قَبِلَ شهادته.

• وتطوَّرَ الاعتزالُ بعد ذلك في فرق عديدة ومقالات متنوعة متعدِّدة حتَّى قارب أن يأخذ شكله النهائي على يد **أبي الهذيل العلَّاف** نحو (٢٣٥هـ) وله آراء تفرَّد بها، ثم على يد تلميذه **أبي إسحاق إبراهيم بن سيار النظام** المتوفَّى نحو (٢٣٠هـ) وله آراء تفرَّد بها، ثم **أبي جعفر محمد بن عبد الله الإسـكافي** المتوفَّى (٢٤٠هـ) وله آراء تفرَّد بها، ثم **أبي الحسين الخياط**.

وأصبح الاعتزال مدرسـة متميِّزة على يـد **الجُبَّائي أبي علي محمد بن عبد الوهاب** المتوفَّى (٣٠٣هـ)، وبعده ابنه **أبو هاشـم عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجُبَّائي** المتوفَّى (٣٢١هـ).

ولكلٍّ واحد من هـؤلاء آراء ومقالات تفـرَّد بها، إلى أن

وصل الذروة والاتساع والتأصيل والشرح مع **القاضي أبي الحسن عبد الجبار بن أحمد الهمداني** المتوفَّى (٤١٥هـ) صاحب التصانيف الكثيرة الملقَّب بقاضي القضاة وكان آخرهم، وبعده انهار الاعتزال ولم يعد قائمًا إلَّا آثارًا في أفراد أو مدوَّنًا في صفحات الكتب.

وقد أصبح للاعتزال مسائل يتميَّز بها، ويقول بها أكثرهم، فهم غُلاة في نفي الصِّفات الإلٰهية، زاعمين بذلك (**التوحيد**)، وأن إرادة الإنسان حرة، والعبد خالق لأفعاله، ولهذا يُجازى عليه ويستحقُّ بذلك الثواب والعقاب، وسموا ذلك (**العدل**)، وقولهم في (**المنزلة بين المنزلتين**) قد تقدَّم، وقالوا: إن العدالة الإلٰهية تقتضي إثابة المطيع، ومعاقبة العاصي إن لم يتب، وهذا واجب على الله تعالى، وناقشوا هذه المسألة تحت عنوان: (**الوعد والوعيد**)، وأوجبوا مجاهدة كلِّ من خالف الأوامر والنواهي الإلٰهية، وبحثوا هذه المسألة تحت عنوان: (**الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**).

قال المقريزي: المعتزلة الغُلاة في نفي الصفات الإلٰهية، القائلون بالعدل والتوحيد، وأن المعارف كلها عقلية، حصولًا ووجوبًا قبل الشرع وبعده، وأكثرهم على أن الإمامة بالاختيار.

ومن أقوالهم التي تركت أثرًا: إجماعهم على أن الله لا يُرَى بالأبصار، وأنكروا جميعًا أن يكون الله تعالى لم يزل مريدًا للمعاصي، وأنكروا جميعًا أن يكون الله لم يزل مريدًا للطاعة، وأنكروا أن يكون لم يزل متكلِّمًا، راضيًا، ساخطًا، محبًّا، مبغضًا، منعمًا، رحيمًا، مواليًا، معاديًا، جوادًا، حليمًا، عادلًا، محسنًا، صادقًا، خالقًا، رازقًا، بارئًا، مُصَوِّرًا، محييًا، مميتًا، ناهيًا، مادحًا، ذامًّا.

وقالوا: القرآن مخلوق. وأجمعوا على إنكار العين واليد[1].

• وكان قبل هؤلاء الخوارجُ الذين خرجوا على علي رضي الله عنه في التحكيم في صفين، وقالوا: لا حُكْمَ إلَّا لله، وانحازوا إلى حروراء، وتشرذموا فرقًا عديدة، وتطوَّرَتْ أقوالهم وفرقهم في آراء كثيرة جمعها أصحاب الفرق[2].

قال أبو الحسن الأشعري: أجمعت الخوارج على إكفار علي بن أبي طالب رضوان الله عليه أن حكَّم، وهم مختلفون: هل كفره شرك أم لا؟.

وأجمعوا على أن كلَّ كبيرة كُفر، إلا **النجدات** فإنها لا تقول ذلك.

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين: ١/٢٣٨، ٢٦٣، ٢٧١.

(٢) انظر: المصدر السابق: ١/١٦٧، ١٦٨، ١٨٧، ٢٠٣.

وأجمعوا على أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يعذِّب أصحاب الكبائر عذابًا دائمًا إلا النجدات أصحاب نجدة، **وكل الخوارج يقولون بخلق القرآن.**

والخوارج بأسرهم يثبتون إمامة أبي بكر وعمر، وينكرون إمامة عثمان رضوان الله عليهم في وقت الأحداث التي نُقم عليه من أجلها، ويقولون بإمامة علي قبل التحكيم، وينكرون إمامته لما أجاب إلى التحكيم، ويكفِّرون معاوية وعمرو بن العاص وأبا موسى الأشعري، ويرون الإمامة في قريش وغيرهم إذا كان القائم بها مستحقًّا لذلك ولا يرون إمامة الجائر[١].

• **والشيعة:** وهم الذين شايعوا عليًّا في قتال طلحة والزبير والخوارج.. وهم فرق كثيرة تطوَّرت عبر الزمن؛ فمنهم غلاة، ومنهم معتدلون، ولهم مقالات كثيرة وآراء عديدة بدأ بتفصيلها أبو الحسن الأشعري في «مقالات الإسلاميين»، وتبعه على ذلك غير واحد ممَّن صنَّف في الفرق كعبد القاهر البغدادي، وأبي المظفر الإسفراييني وغيرهم.

• وانتشرت فكرة **الإرجاء:** وهي مشتقة إما من الرجاء؛ لأنهم يرجون لأصحاب المعاصي الثواب من الله تعالى

---

(١) مقالات الإسلاميين: ١/٢٠٤.

فيقولون: لا يضرُّ مع الإيمان معصية، ولا ينفع مع الكفر طاعة، أو مشتق من الوعد والرجاء، ونفي الوعيد والخوف عن المؤمنين، واضطرب أهلها فيها، ولعل ظروفًا من السياسة وتغيُّر المجتمع قد أسهمت في نشرها وإنضاجها والقول بها، وهم أصناف كثيرة[1].

فمنهم من قالوا في الإرجاء في الإيمان، ويزعمون أن الإيمان بالله هو المعرفة بالله ورسله وبجميع ما جاء من عند الله، وأن ما سوى المعرفة من الإقرار باللسان والخضوع بالقلب والمحبة لله وللرسول والعمل بالجوارح فليس بإيمان.

وقسم منهم يقولون: لا تضرُّ المعصية مع الإيمان، ولا تنفع الطاعة مع الكفر، وهم قد تعلَّقوا بأقوال من فرق أخرى؛ فمنهم من يجمع بين القدر والإرجاء **كغيلان وأبي شمر الحنفي**، أو يجمع مع الإرجاء الجَبْرَ **كجهم بن صفوان**، ومنهم من قال بالإرجاء المحض، وأول من قال بالإرجاء **الحسن بن محمد ابن علي بن أبي طالب**، وقيل: **حسّان بن بلال بن الحارث المزني**، وقيل: **أبو سلت السمان** المتوفَّى (١٥٢هـ).

• وكانت **الباطنية** وعلى رأسهم القرامطة لها حضور،

---

(١) مقالات الإسلاميين: ٢١٣/١؛ والخطط المقريزية: ١٧٧/٤.

وانتشر دُعَاتُها في الأقطار، وسموا علمهم بالباطن، وهو تأويل شرائع الإسـلام، وصرفها عن ظواهرها إلى أمور زعموها من عند أنفسهم، وأوَّلوا آيات القرآن تأويلًا بعيدًا بأقوال ابتدعوها وانتحلوها بأهوائهم.

ولمَّا كان عصر المأمون سابع خلفاء بني العباس، شُغف بالعلوم القديمة، فبعث إلى بلاد الروم مَنْ أتى له بتلك الكتب وعرَّبها، وانتشـرت **مذاهب الفلاسـفة** بين الناس واشتهرت كتبهم في الأمصـار، وأقبلت القرامطـة والمعتزلة والجهمية وغيرهم عليها، وأكثروا من النظر فيهـا والتصفح لها، فانجرَّ على الإسلام وأهله من علوم الفلسفة ما لا يوصف من البلاء والمحنة[1].

• **في هذا الجو المشـبع بالآراء المتناقضة المتعارضة أين كان جمهور الأمة وسوادها الأعظم؟!.**

لقد كان السـواد الأعظم من الأمة يتبع الهُـداة من القُرَّاء والمحدِّثين والفقهاء الذين لا يتعمَّقون في هذه المسائل على طريقة الفلاسـفة، بل يقـرؤون النصوص ويتركونهـا لدلالتها العربية، وكانوا يحذِّرون من التعمُّق فيها وتحميلها من المعاني ما لا تحتملـه، ويخالف العقل والقرآن والسُّـنَّة، ويردون على

(١) انظر: الخطط المقريزية: ١٩٠/٤ ـ ١٩١.

المبتدعة، وتوالت الردود على الجهمية، والمعطِّلة، والخوارج، وكان من أبرز من ردَّ عليهم المحدِّثون، وكان جلُّ ردِّهم منصبًّا على تثبيت الحديث والسُّــنَّة؛ لأنه **لا توجد فرقــة مبتدعة إلا وردَّت نوعًا من الحديث.**

وقد كان أثر ذلك بارزًا فــي الضنانة بالحديث وجمعه في المصنَّفات، ثم المســانيد، ثم السُّــنن، ولم يتركوا واحدًا ممَّن أتاهم ببدعة إلا وكشفوا عن بدعته وبيَّنوها.

ثم بدأ عندهم تصنيفٌ من نوع آخر باســم **(الإيمان)**، وقد وصلنا غير كتاب من ذلك:

- كـ«الإيمان» لأبي عبيد (٢٢٤هـ).
- و«الإيمان» لأبي بكر بن أبي شيبة (٢٣٥هـ).
- و«الإيمان» لمحمد بن يحيى بن أبي عمر العدني المتوفَّى (٢٤٣هـ).

والردود على أصناف المبتدعة؛ ومنها:

- «القدر» لابن وهب (١٩٧هـ).
- و«الردّ على الزنادقة والجهمية» و«السُّــنَّة» لأحمد بن حنبل المتوفَّى (٢٤١هـ).
- وكتــاب «الاســتقامة في السُّــنَّة والردّ على أهــل الأهواء» لخُشيش بن أصرم المتوفَّى (٢٥٣هـ).

- و«خلق أفعال العباد والردّ على الجهمية» للإمام البخاري المتوفَّى (٢٥٦هـ)، وله: «أخبار الصفات».
- و«الردُّ على الكرامية» لأبي بكر محمد بن اليمان السمرقندي المتوفَّى (٢٦٨هـ).
- و«القدر» لأبي داود السجستاني المتوفَّى (٢٧٩هـ).
- و«الاختلاف في اللفظ والردّ على الجهمية والمعتزلة والمشبهة» لابن قتيبة المتوفَّى (٢٧٦هـ).
- و«الاعتقاد» لأبي حاتم الرازي المتوفَّى (٢٧٧هـ).
- و«الردُّ على الجهمية» لأبي سعيد الدارمي المتوفَّى (٢٨٢هـ)، وله: «النقض على بشر المريسي الجهمي».
- و«صريح السُّنَّة» لأبي جعفر الطبري المتوفَّى (٣١٠هـ).
- و«الردُّ على الجهمية» لابن أبي حاتم الرازي المتوفَّى (٣٢٧هـ)، وله: «أصل السُّنَّة واعتقاد الدين».
- و«العرش وما ورد فيه» لأبي جعفر بن عثمان بن أبي شيبة المتوفَّى (٢٩٧هـ).
- و«التوحيد وإثبات صفات الربّ» لأبي بكر بن خزيمة المتوفَّى (٣١١هـ).

- و«**الصفات**» للدارقطني المتوفَّى (٣٨٥هـ).

- و«الردُّ على الجهمية»، و«التوحيد»، و«الإيمان»، وهي لابن منده المتوفَّى (٣١١هـ).

- و«شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة» للالكائي المتوفَّى (٤١٨هـ).

وهؤلاء وأمثالهم من الفقهاء والمحدِّثين يذكرون ما يجمعونه بالأسانيد غالبًا في كتب أو أجزاء، ويذكر كلُّ مصنِّف ما بلغه من نصوص ما بين مستقل ومستكثر؛ صحَّ الحديثُ أو لم يصحَّ، وفي بعضها ما هو غير مقبول! ويردُّ على بعضهم ما يراه في عصره أو قبل عصره أولى بالردّ من غيره، وقلَّما يتكلَّمون بأكثر من التراجم، وقد انتُقد على بعضهم شيء من تلك التراجم، ولكنها كلها لا تشكِّل نظرية متكاملة تظهر عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة، قبل مجيء **أبي الحسن الأشعري**، اللهم إلا ما كان من معاصره الإمام **أبي جعفر الطحاوي** المتوفَّى نحو (٣٢١هـ) و«**عقيدته**»؛ وهي موجزة مختصرة، متداولة بشروح كثيرة.

ولا بدَّ لنا أن نذكر في هذا الباب ما أودعه أصحاب الكتب السِّتة في مصنفاتهم ممَّا يثبِّت العقيدة على المسلمين:

١ ـ وفي طليعتها: «الجامع الصحيح» **للإمام البخاري**، فقد

صدَّر هذا الكتــاب العظيم بعد بــدء الوحي بكتــاب الإيمان، وختمه بكتاب التوحيــد، بل قد جاء في بعــض رواياته: كتاب التوحيد والــردّ على الجهميــة وغيرهم[1]، وذكــر من الصفات والأســماء والاعتقادات التي ثبتت بالقرآن والسُّنَّة وخالف فيها المبتدعة شيئًا كثيرًا.

٢ ـ وكذلك **الإمام مسلم** إذ صدَّر كتابه «الصحيح» بكتاب الإيمان.

٣ ـ **وأبو داود**، أودع كتابه «السُّــنن» كتابًا ســماه: السُّــنَّة، وذكر فيه أبوابًا تتعلَّق بالعقائد، والردّ على الجهمية، والخوارج والإرجاء، والقدر، والرؤية.

٤ ـ كما أودع **الترمذي** سُــننه كتابًا ســمَّاه كتاب الإيمان، وكتابًا في صفة الجنة، وكتابًا في صفة جهنم.

٥ ـ كما وصنَّف **الإمام النَّسائي** في سُننه «المجتبى»، كتاب الإيمان وشرائعه.

٦ ـ **وابن ماجه** ذكر في كتابه «السُّنن» في مقدمته أبوابًا في الإيمان والقدر، وفضائل الصحابة، وذكر الخوارج، وما أنكرته الجهمية.

---

(١) انظر: فتح الباري: ١٣/٣٤٤.

ولا بدَّ لنا مــن القول بأن ما أودعه أصحاب الكتب الســتة مصنفاتهم فــي العقائد والإيمان هو خلاصــة ونقاوة ما جاء في الكتب التي صنفت في بيان عقائد أهل السُــنَّة والردّ على أهل البدع والضلالة، والكتب التي صُنِّفت أشبه ما تكون بتوسعة أو شروح أو مستخرجات ومستدركات على ما جاء في هذه الكتب.

• وإلى نهاية القرن الثالث وفي هذا التخبُّط الفكري الذي كان يسري في المجتمع الإســلامي من جهاته وأنحائه، ويزداد يومًا بعد يوم، لا ســيما عندمــا تمكَّن المعتزلة مــن الدولة، وفرضوا رأيهم على النــاس عامة وأهل العلــم خاصة بالقوة، وأجبروهم على القول بالتعطيل وخلق القــرآن، وكانت محنة عظيمة على أهل السُــنَّة، ولم يكن هناك رؤية شمولية متكاملة بمنهج واضــح يلتزم القول، ويقيم الحجة على ســلامتها أمام النزعة العقلية الاعتزالية والجهمية وغيرها.

فهيَّأ الله تبارك وتعالى **الإمام أبا الحســن الأشعري** المتوفَّى (٣٢٤هـ) الذي عرف مناهــج المعتزلة وخبرها ثــم تبرَّأ منها، فنصر السُنَّة وثبَّت النصَّ، وقدَّم عقيدة متكاملة من القرآن والسُنَّة في جميع المسائل التي حدث فيها خلاف أو لم يحدث، وقمع بالأدلة والحجج المخالفين، وألَّف الكتب العديدة لبيان عقيدته

والردّ على المخالفين؛ ومنهـا: كتاب **اللمع**، **والموجز**، **وإيضاح البرهان**، **والتبيين في أصول الدين**، **والإبانة**، **والشرح والتفصيل في الردِّ على أهل الإفك والتضليل**، وغير ذلك.

وقيل: إن كتبه أكثر من خمسة وخمسين كتابًا، ومنها: **تفسير القرآن ـ المختزن ـ وقد بلغ سبعين مجلدًا**، ولم يترك فيه لأهل الفرق متعلقًا بالآيات.

وكانت طريقته وسطًا بين النفي والتعطيل الذي هو مذهب الاعتزال، وبين الإثبات الذي هو مذهب المجسِّمة، وناظر ونافح عنه ووضع الله له من القبول والانتشار شرقًا وغربًا ما أخمل به أتباعُه جميع الفرق، وأطفؤوا لهبها، ولم يبقَ منها إلا القليل، وأزالوا من القلوب جميع الشبه، وبقيت آراء تلك الفرق مدوَّنة في الكتب، وعلى رأسها كتاب أبي الحسن الأشعري: «**مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**».

قال الإمام أبو بكر الصيرفي: «كان المعتزلة قد رفعوا رؤوسهم حتى أظهر الله تعالى الأشعري فحجزهم في أقماع السمسم»[١].

---

(١) انظر: تبيين المفتري، ص ٩٤، وقال: إسنادها مضيء كالشمس، ورواتها لا يخالج في عدالتهم شك في النفس. وقال أبو بكر: إمام كبير، ومحله عند أهل العلم محل خطير. الخطط المقريزية: ١٩٤/٤.

وقال الإمام أبو بكر البيهقي في رسالة إلى الشيخ العميد[1]:

«إلى أن بلغت النوبة إلى شيخنا أبي الحسن الأشعري رحمه الله، فلم يُحْدِث في دين الله حَدَثًا ولم يأتِ فيه ببدعة، بل أخذ أقاويل الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الأئمة في أصول الدين، فنصرها بزيادة شرح وَتبيين، وأنَّ ما قالوا في الأصول، وجاء به الشرعُ صحيح في العقول، خلاف ما زعم أهل الأهواء من أن بعضه لا يستقيم في الآراء، فكان في بيانه تقوية ما لم يدل عليه من أهل السُّنَّة والجماعة، ونصرة أقاويل من مضى من الأئمة؛ كأبي حنيفة وسفيان الثوري من أهل الكوفة، والأوزاعي وغيره من أهل الشام، ومالك والشافعي من أهل الحرمين، ومن نحا نحوهما من الحجاز وغيرها من سائر البلاد، وكأحمد بن حنبل وغيره من أهل الحديث، والليث بن سعد وغيره، وأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبي الحسين مسلم ابن الحجاج النيسابوري إمامي أهل الآثار، وحفاظ السُّنن التي عليها مدار الشرع رضي الله عنهم أجمعين».

ومثل هذا قاله الحافظ أبو القاسم ابن عساكر[2]، ونصُّه:

---

(١) تبيين كذب المفتري، ص ١٠٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٥ ـ ٢٦.

«حاد أهل الاعتزال عن سُنن الاعتدال، جرأة منهم على ردِّ السنن وإقدامًا، فنفوا عن الرب ﷻ ما أثبت لنفسه من صفاته، فلم يُثبتوا صفةً ولا كلامًا، وتمادى أهل التشبيه في طرق التمويه، وأحجموا عن الحق إحجامًا، فشبَّهوا ربهم حتى توهموه جسمًا يقبل تحيزًا وافتراقًا وانضمامًا، وغلوا في إثبات كلامه حتى حسبوه يحتمل بجهلهم تجزيًا وانقسامًا، وظنوا اسم الله القديم ألفًا وهاءًا تتلو لامًا ولامًا، فامتعض العلماء من المثبتين من تفاوت مذاهبهم، واعتصموا بالسُّنَّة اعتصامًا، وألجموا العوام عن الخوض في علم الكلام خوف العِثار إلجامًا، فكان أبو الحسن الأشعري رحمة الله عليه ورضوانه أشدهم بذلك اهتمامًا، وألدَّهم لمن حاول الإلحاد في أسماء الله وصفاته خصامًا، وأمدَّهم سنانًا لمن عاند السُّنَّة وأحدَّهم حسامًا، وأمضاهم جَنَانًا عند وقوع المحنة وأصعبهم مرامًا، ألزم الحجة لمن خالف السُّنَّة والمحجة إلزامًا، فلم يُسرف في التعطيل ولم يغلُ في التشبيه، وابتغى بين ذلك قوامًا. وألهمه نصرة السُّنَّة بحجج العقول حتى انتظم شمل أهلها به انتظامًا، وقسم الموجودات من المحدثات أعراضًا وجَواهر وأجسامًا، وأثبت لله ﷻ ما أثبته لنفسه من الأسماء والصفات إعظامًا، ونفى عنه ما لا يليق بجلاله من شِبْه خلقه، إجلالًا وإكرامًا،

ونزَّهه عن سِـمات الحدث تغيـرًا وانتقالًا، وإدبـارًا وإقبالًا، وأعضـاءً وأجرامًـا، وائتم به مـن وفقه الله لاتبـاع الحق في التمسك بالسُّنَّة».

وقال أبـو الحسـن القابسـي[1]: «اعلموا أن أبا الحسـن الأشعري رضي الله عنه لم يأتِ من هذا الأمر ـ يعني الكلام ـ إلا ما أراد به **إيضاح السُّنن والتثبيت عليها،** ودفع الشبه عنها؛ فهمه عَمَّنْ فهمه بفضل الله عليه، وخفي عمَّن خفي بقسـم الله له، وما أبو الحسـن الأشـعري إلا واحدًا من جهة القائمين بنصر الحق... لقد مات الأشعري رضي الله عنه يوم مات وأهل السُّنَّة باكون عليه، وأهل البدع مستريحون منه».

وقال أبو المعالي الجويني وذكر أبا الحسن الأشعري[2]:

«نضَّر الله وجهه، وقدس روحه:

ـ فإنه نظـر في كتب المعتزلة والجهميـة والرافضة، وإنهم عطلوا، وأبطلوا، فقالوا: لا علم لله ولا قدرة ولا سمع ولا بصر ولا حياة ولا بقاء ولا إرادة.

وقالت الحشوية والمجسمة والمكيفة المحدِّدة: إن لله علمًا كالعلوم، وقدرة كالقُدر، وسمعًا كالأسماع، وبصرًا كالأبصار.

(١) انظر: تبيين كذب المفتري، ص ١٢٢.
(٢) انظر: المرجع السابق، ص ١٤٩.

فسلك ﵁ **طريقة بينهما فقال: إن لله** ﷻ **علمًا لا كالعلوم**، وقدرة لا كالقدر، وسمعًا لا كالأسماع، وبصرًا لا كالأبصار.

ـ وكذلك قال جهم بن صفوان: العبد لا يقدر على إحداث شيء ولا على كسب شيء.

وقالت المعتزلة: هو قادر على الإحداث والكسب معًا.

فسلك ﵁ **طريقة بينهما** فقال: العبد لا يقدر على الإحداث ويقدر على الكسب، ونفى قدرة الإحداث، وأثبت قدرة الكسب.

ـ وكذلك قالت الحشوية المشبهة: إن الله ﷻ يُرى مكيَّفًا محدودًا كسائر المرئيات.

وقالت المعتزلة والجهمية والنجارية: إنه سبحانه لا يُرى بحال من الأحوال.

فسلك ﵁ **طريقة بينهما** فقال: يُرى من غير حلول ولا حدود ولا تكييف كما يرانا هو ﷻ، وهو غير محدود ولا مكيف، فكذلك نراه وهو غير محدود ولا مكيف.

ـ وكذلك قالت النجارية: إن الباري سبحانه بكل مكان من غير حلول ولا جهة.

وقالت الحشوية المجسِّمة: إنه سبحانه حالٌّ في العرش، وإن العرش مكان له وهو جالس عليه.

فســلك ﵁ **طريقة بينهما فقــال**: كان ولا مــكان، فخلق العرش والكرسي ولم يحتج إلى مكان، وهو بعد خلق المكان كما كان قبل خلقه.

ـ وقالت المعتزلة: له يدٌ يدُ قدرةٍ ونعمة، ووجهه وجه وجود.

وقالت الحشوية: يده يد جارحة، ووجهه وجه صورة.

فســلك ﵁ **طريقة بينهما فقال**: يده يد صفة، ووجهه وجه صفة؛ كالسمع والبصر.

ـ وكذلــك قالــت المعتزلــة: النــزول نزول بعــض آياته وملائكته، والاستواء بمعنى الاستيلاء.

وقالت المشبهة والحشوية: **النزول نزول ذاته بحركة وانتقال من مكان إلى مكان، والاستواء جلوس على العرش وحلول فيه.**

فســلك ﵁ **طريقة بينهما فقــال**: النزول صفة مــن صفاته، والاستواء صفة من صفاته، وفعل فعله في العرش يسمى الاستواء.

ـ وقالت المعتزلة: كلام الله مخلوق مخترع مبتدع.

وقالت الحشوية المجسِّــمة: الحروف المقطعة، والأجسام التي يكتب عليها، والألوان التي يكتب بها، وما بين الدفتين؛ كلها قديمة أزلية.

فســلك ﵁ **طريقة بينهما فقال**: القرآن كلام الله قديم غير

مغير ولا مخلوق ولا حادث ولا مبتدع، فأما الحروف المقطعة والأجسام والألوان والأصوات والمحدودات وكل ما في العالم من المكيفات مخلوق مبتدع مخترع.

- وقالت المعتزلة الجهمية والنجارية: الإيمان مخلوق على الإطلاق.

وقالت المجسمة: الإيمان قديم على الإطلاق.

فسلك ﵁ **طريقة بينهما** فقال: الإيمان إيمانان، إيمان لله فهو قديم لقوله: المؤمن المهيمن.

وإيمان للخلق فهو مخلوق لأنه منهم يبدو، وهم مثابون على إخلاصه معاقبون على شكّه.

- وكذلك قالت المرجئة: من أخلص لله ﷻ مرة في إيمانه لا يكفر بارتداد ولا كفر، ولا يكتب عليه كبيرة قط.

وقالت المعتزلة: إن صاحب الكبيرة مع إيمانه وطاعاته مئة سنة لا يخرج من النار قط.

فسلك ﵁ **طريقة بينهما** وقال: المؤمن الموحِّد الفاسق هو في مشيئة الله تعالى؛ إن شاء عفا عنه وأدخله الجنة، وإن شاء عاقبه بفسقه ثم أدخله الجنة، فأما عقوبة متصلة مؤبدة فلا يُجازى تصحيح منفصلة منقطعة.

ـ وكذلك قالت الرافضة: إن للرسول ﷺ، ولعلي رضي الله عنه **شفاعة** من غير أمر الله تعالى ولا إذنه، حتى لو شفعا في الكفار قُبِلَتْ.

وقالت المعتزلة: لا شفاعة له بحال.

فسلك رضي الله عنه **طريقة بينهما** فقال: بأنّ للرسول ﷺ شفاعةً مقبولة في المؤمنين المستحقين للعقوبة، يشفع لهم بأمر الله تعالى وإذنه، ولا يشفع إلا لمن ارتضى.

ـ وكذلك قالت الخوارج بكفر عثمان وعلي رضي الله عنهما.

ونصَّ هو رضي الله عنه على موالاتهما، وتفضيل المقدم على المؤخر.

ـ وكذلك قالت المعتزلة: إن أمير المؤمنين معاوية وطلحة والزبير وأم المؤمنين عائشة وكل من تبعهم رضي الله عنهم على الخطأ، ولو شهدوا كلهم بِحَبَّة لم تُقبل شهادتهم.

وقالت الرافضة: هؤلاء كلهم كفار ارتدوا بعد إسلامهم، وبعضهم لم يسلموا.

وقالت الأموية: لا يجوز عليهم الخطأ بحال.

فسلك رضي الله عنه **طريقة بينهم**، وقال: كل مجتهد مصيب، وكلُّهم على الحق، وإنهم لم يختلفوا في الأصول وإنما اختلفوا في الفروع، فأدى اجتهاد كلٍّ واحد منهم إلى شيء؛ فهو مصيب وله الأجر والثواب على ذلك.

إلى غير ذلك من أصـول يكثر تعدادهـا وتذكارها، وهذه الطريقة التي سلكها لم يسلكها شهوة وإرادة، ولم يحدثها بدعة واستحسـانًا، ولكنه أثبتها ببراهين عقلية مخبورة، وأدلة شرعية مسـبورة، وأعلام هادية إلى الحق، وحجج داعية إلى الصواب والصدق، هي الطريق إلى الله ﷻ، والسبيل إلى النجاة والفوز، من تمسَّك بها فاز ونجا، ومن حاد عنها ضلَّ وغوى».

وقد أطلتُ في نقل هذا النصّ لأنه ذكر فيه أمهات المسائل التي نهَّجها الإمام الأشـعري، وقارنها بأقـوال غيره مع إيجاز دقيق، وتلخيص عميق؛ تُرِيكَ موقع الإمام بين الفرق، وحياطته للدين رضـي الله عنه وأرضاه، وأن **مذهبـه كان ضرورة لصون عقيدة المسلمين**.

• وأخذت الأشعرية تتبلور بعد الإمام أبي الحسن الأشعري على يد تلاميذه، وتلاميذ تلاميذه، وأسهموا في تعميق المنهج الأشـعري وتوسـيع دائرته، وتطوير مباحثه وإضافة ما يقتضيه تطور المعرفة وما يجدُّ من شُـبَهٍ ومناهج فلسـفية، وهم طائفة كبيرة، ومنهم:

- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مجاهد البصري المتوفَّى (٣٧٠هـ).

- وأبو الحسن الباهلي البصري.

- وأبو الحسن علي بن محمد بن مهدي الطبري، وله كتاب مشهور في تأويل الأحاديث المشكلات.

ثم جاء بعدهم طائفة؛ ومن أعلاها شأنًا:

- القاضي أبو بكر بن الطيب **الباقلاني** البصري المتوفَّى (٤٠٣هـ)، صاحب التصانيف الكثيرة المنتشرة في الردّ على المخالفين، وهو الذي وسَّع الفكر الأشعري وناظر عليه وأعلى شأنه.

- وقرينه **أبو بكر بن فورك** محمد بن الحسن الأصبهاني المتوفَّى (٤٠٦هـ).

- وعبد القاهر **البغدادي** المتوفَّى (٤٢٩هـ).

- وأبو إسحاق محمد بن إبراهيم **الإسفراييني** المتوفَّى (٤١٨هـ).

وجاء بعدهم طائفة أخرى، ومنهم:

- الإمام أبو محمد **الجويني** عبد الله بن يوسف، ركن الإسلام، والد إمام الحرمين المتوفَّى (٤٣٨هـ).

- وولده أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف إمام

الحرميـــن المتوفَّـــى (٤٧٨هـ)، وعلـــى يده رســـخ المذهب الأشعري.

- ثم جاء بعـــده طائفة وأنبغهم تلميذه حجة الإســـلام أبو حامد الغزالي محمد بن محمد المتوفَّى (٥٠٥هـ)، **وعلى يده أخذت الأشعرية طابعها النهائي تهذيبًا وترتيبًا واستقرارًا.**

وعلى تهذيب الغزالـــي وترتيبه وطريقته بدأت الأشـــعرية بالجملة تنتشر وتزدهر، وعلى منواله نسج من بعده.

- وعلى يد **الإمام فخر الدين الرازي** المتوفَّى (٦٠٦هـ) وبتتبعه الشبه ونقضها بطول نفس وقوة عارضة وسعة اطلاع، جَفَّتْ ينابيع الفرق، وطُوي بساطها.

إن الأشـــعرية كانت نتيجةً لتطور فكـــري اجتماعي، بعد أن اختلط المســـلمون بالأديان والفـــرق والملل والنِّحل الســـماوية والوضعية، وحصلت نقاشات موسَّعة بكل حريَّة في أرجاء العالم الإســـلامي، تُرِك للعقل وتخيُّلاته فيها المدى الواســـع، فاســـتمد جزءًا من تخيلاته ومرتكزاته من خارج نطاق العالم الإســـلامي، ومن خارج الأصلين: القرآن والسُّـــنَّة، فحدثت أفكار وتساؤلات كان لا بـــد أن يُجـــاب عليها من منطلـــق النصّ، ودلالـــة اللغة، وتطورات العقل والفكر، فنهضت بهذا الأشـــعرية، وكان وجودها

ضرورة لا بد منها ليبقى للمسلمين النصّ، ويستمر عمل العقل في رحابه.

- **وإن ضرورة وجود الأشعرية تلخصه القصة التالية:**

قال الحافظ سراج الدين بن الملقّن المتوفَّى (٨٠٤هـ):

«ذكر القاضي في «طبقات المعتزلة» أن الرشيد لما منع الجدل في الدين كتب إليه ملك السند: إنك رئيس قوم لا تنصفون، وتقلدون الرجال وتعاقبون بالسيف، فإن كُنْتَ على ثقة من دينك فوجِّه إليّ من أناظره؛ فإن كان الحقُّ معه نتبعه، وإن كان معي تتبعني.

فوجَّه إليه الرشيد بعض القضاة، وكان عند ملك السند رجل من الشمسية، وهو الذي حمله على هذا القول، فلمَّا وصل القاضي إلى الملك أكرمه ورفع منزلته، فسأله الشمسي فقال: أخبرني عن معبودك هل هو قادر؟.

قال: نعم.

قال: فهل يقدر أن يخلق مثله؟.

فقال القاضي: هذه المسألة من الكلام والكلام بدعة، وأصحابنا يكرهونه.

فقال الشمسي: ومن أصحابكم؟.

قال: محمد بن الحسن، وأبو يوسف، وأبو حنيفة.

فقال الشمســي للملك: قد كنتُ أعلمْتُك دينَهم، وأخبرتُك بجهلهم وتقليدهم وغلبتهم بالسيف!.

فأمر الملك القاضي بالانصــراف، وكتب إلى الخليفة: إني كتبتُ إليــكَ وأنا على يقين فيما حُكي لــي عنكم، والآن فقد تيقَّنْتُ بحضور هذا القاضي وما جرى له.

فلمَّا ورد الكتاب على الرشيد قامت قيامته وقال: ليس لهذا الدين من يناضلُ عنه؟!.

فقالوا: بلى، وهم الذين في الحبس.

فقال: أحضروهم.

فلما حضروا قال لهم: ما تقولون في هذه المسألة؟.

فقال صبــيّ بينهم: هــذا الســؤال محــال، لأن المخلوق لا يكون إلا مُحْدَثًا، والمُحْدَثُ لا يكون قبل القديم، فاستحال أن يقال: يقدر أن يخلق مثله أو لا يقدر، كما استحال أن يقال: تقدر أن تكون جاهلًا أو عاجزًا.

فقال الرشيد: وجِّهوا بهذا الصبيّ إلى السند يناظرهم»[١].

وقد قامت الأشعرية لتضيِّق الخناق على المعتزلة وغيرهم

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لسراج الدين عمر بن الملقن: ٣٣/٤١ـ ٤٢.

من الفــرق، ولتردَّهــم إلى جــادة الصواب بالمنهج الوســط والمعالــم الواضحة، فأمات الأشــعريُّ المعتزلــة وأخمدهم، وحملهم الباقلاني إلــى مدافنهم، وطهَّر المجتمع الإســلامي منهم، ولم يبــقَ من آثارهــم إلا القليل القليــل، لتكون مدى الأجيال شــاهدًا ودليــلًا على عظمــة المنهج الأشــعري في مصدريته، وكيف يتسع للعقل والفكر في تصوُّراته وآفاقه، مع ضوابط تعصم المسلم من الخروج عن ساحة الدين.

- يقول العلّامة الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور ملخِّصًا الحالة التــي أدَّت إلى قيام التأويــل، وضرورة ظهور الأشعرية وأهميتها في تاريخ الفكر الإسلامي:

«وكان الســلف في القــرن الأول ومنتصف القــرن الثاني يمسكون عن تأويل هذه المتشابهات لِمَا رأوا في ذلك الإمساك من مصلحة الاشــتغال بإقامة الأعمال التي هي مراد الشرع في الناس، فلمَّا نشأ النظر في العلم، وطلب معرفة حقائق الأشياء، وحدث قولُ الناس فــي معاني الدين بمــا لا يلائم الحقَّ؛ لم يجد أهلُ العلم بُدًّا من توسيع أساليب التأويل الصحيح لإفهام المســلم وكَبْت المُلحد، فقــام الدين بصنيعهــم على قواعده، وتميَّز المخلصُ له عن ماكره وجاحده، وكلٌّ فيما صنعوا على

هدى، وبعد البيان لا يُرجع إلى الإجمــال أبدًا، وما تأوَّلوه إلَّا بما هو معروف في لسان العرب، مفهوم لأهله»[١].

❁ ❁ ❁

(١) آخر تفسير سورة الفاتحة من: التحرير والتنوير.

٢ معالم المنهج، وأُسسه

لقد وضع الإمام أبو الحسن الأشعري لتوضيح العقيدة الإسلامية منهجًا لمن جاء بعده؛ يقوم على قواعد ثابتة، وأركان راسخة واضحة، وأهم هذه القواعد:

١ ـ الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة.

٢ ـ الوقوف عند حدود الإجماع.

٣ ـ الفهم ضمن دلالات اللُّغة.

٤ ـ الاستناد إلى مُحْكمات العقول.

٥ ـ الاستقراء التام.

أولًا: الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة:

أما الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة، فمن نافلة القول أن نذكر أن المذهب الأشعري ما قام إلَّا بعد أن انحرفت جميع الفرق الأخرى في موقفها من الكتاب والسُّنَّة، فتارة يتنكَّرون للآيات،

أو يَدَّعون نقصان النــصِّ القرآني، وتارة يطعنون في الأحاديث الصحيحــة الواضحات، فمــن مقلٍّ في هذا الباب ومســتكثر، فأعلن الإمام أبو الحســن الأشــعري: أنه يلتزم النصَّ القرآني المُجمع عليه، والأحاديث النبويــة لا يحيد عنها، وجعل ذلك من أسباب وجود مذهبه، وكرر ذلك في كتبه كثيرًا، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الإبانة»:

«**قولنــا الذي نقول بــه، وديانتنا التي ندين بها: التمســك بكتــاب ربنا عَزَّ وَجَلَّ، وبسُــنَّة نبينــا ﷺ، وما روي عــن الصحابة والتابعين، وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون**»[1].

وقال: «وجملة قولنا أنَّا نقرُّ بالله وملائكته، وكتبه ورســله، وما جاء مــن عند الله، ومــا رواه الثقات عن رســول الله ﷺ؛ لا نردُّ من ذلك شيئًا»[2].

وقــال الأشــعري ـ أو تلميذه ابــن مجاهــد ـ: «وأجمعوا على التصديق بجميع ما جاء به رســول الله ﷺ في كتاب الله، وما ثبت به النقل من ســائر سُــنته، ووجوب العمل بمحكمه، والإقرار بنصِّ مشــكله ومتشــابهه، وردِّ كل ما لم يحط علمًا

---

(١) الإبانة، ص ١٥.

(٢) المصدر السابق نفسه.

بتفسيره إلى الله، مع الإيمان بنصِّه، وأنَّ ذلك لا يكون إلا فيما كلفوا الإيمان بجملته دون تفصيله»[١].

وقال: «(وأجمعوا) على أن الإيمان بما جاء من خبر الإسراء بالنبيِّ ﷺ إلى السماوات واجب، وكذلك ما روي من خبر الدجَّال ونزول عيسى ابن مريم وقتله الدجَّال، وغير ذلك من سائر الآيات التي تواترت (بها) الرواية بين يدي الساعة؛ من طلوع الشمس من مغربها، وخروج الدابة، وغير ذلك، ممَّا نقله إلينا الثقات عن رسول الله ﷺ وعلمنا صحته»[٢].

واحتجَّ في غير موضع على الفرق بما ثَبَتَ في الحديث كما في إثبات الحوض؛ حيث قال: «وأنكرت المعتزلة الحوض، وقد روي عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة، وروي عن أصحابه بلا خلاف»[٣].

وقال: «وأنكرت المعتزلة عذاب القبر، وقد رُوي عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة، وروي عن أصحابه ﭫ»[٤].

وذكر الذين لا يتمسَّكون بالحديث فقال: «فخالفوا روايات

(١) الرسالة إلى أهل الثغر، ص ٢٩٣.
(٢) المصدر السابق، ص ٢٩٢.
(٣) الإبانة، ص ٩٩.
(٤) المصدر السابق، ص ١٠٠.

الصحابة ﷺ عــن نبي الله صلوات الله وســلامه عليه في رؤية الله ﷻ، وقد جاءت في ذلــك الروايات من الجهات المختلفة، وتتابعت بها الأخبار.

وأنكروا شفاعة رسول الله ﷺ وردُّوا الروايات في ذلك عن السلف المتقدِّمين»[1].

ولهذا كان يروي الأحاديث بالإســناد دليــلًا على معرفته بالسُّنَّة واحتجاجًا بها، ودفاعًا عنها.

وقد تبعــه على ذلك تلاميــذه ومن بَعْدهــم، حتى أصبح **لفظ أهل السُّــنَّة والجماعة ينصرف إليهم لدفاعهم عن السُّــنَّة وصيانتهــم لها، وإذا ورد الأمر في الحديث** يتمسَّــكون به كما يتمسَّكون بالقرآن الكريم، ويلتمسون له أفضل المخارج.

قال ابن فورك: «ولا فرق بين أن يرد ذلك من طريق صحيح من جهة الأثر والسُّنَّة، وبين أن يرد ذلك في الكتاب في باب ما يُحمل عليه من التأويل على الوجه الذي يليق بذات الله تعالى»[2].

وقال: «والأصل في ذلك ثبوت اللفظة بنصٍّ في كتاب الله، أو سُنَّة من طريق موثوق بها، ثم يرتب عليها التأويل»[3].

---

(١) الإبانة، ص ١٢.

(٢) مشكل الحديث وبيانه، ص ٢١١.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٩٠.

وقال: «لا يُطلق شــيء من الألفاظ في أوصافه وأســمائه، إلا بعد ورود التوقيف من الكتاب والسُّــنَّة، وعن اتفاق الأمة، ولا مجال للقياس».

وقال الإمــام الخطَّابي: «كل صفــة جاء بهــا الكتاب، أو صحَّت بأخبار التواتر، أو رُويت من طريــق الآحاد، وكان لها أصل في الكتاب، أو خرجت على بعض معانيه، فإنا نقول بها، ونجريها على ظاهرها من غير تكييف»[1].

وقال الإمام البيهقــي: «فلا يجوز وصفه إلا بمــا دلَّ عليه كتاب الله أو سُنَّة رسوله ﷺ، أو أجمع عليه سلف هذه الأمة»[2].

وقال: «تــرك أهل النظر مــن أصحابنا الاحتجــاج بأخبار الآحاد في صفات الله تعالى، **إذا لــم يكن انفرد منها** أصل في الكتاب أو الإجماع، واشتغلوا بتأويله»[3].

وبناءً على هذا قالوا: إن الأصابع والكف صفة من صفات الرحمن؛ لأنها جاءت بأخبار آحاد، وكذلك الضحك.

وقال أبو بكــر الباقلاني: «ويجب أن يُعلــم أنَّ كلَّ ما ورد به الشــرع من عذاب القبر، وســؤال منكر ونكير، وردِّ الروح

---

(١) الأسماء والصفات، للبيهقي، ص ٣٥٣.

(٢) المصدر السابق، ص ١١١.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٥٧.

إلى الميت عند السؤال، ونَصْب الصراط والميزان، والحوض والشفاعة للعصاة من المؤمنين، كل ذلك حق وصدق، ويجب الإيمان والقطع به، لأنَّ جميع ذلك غير مستحيل في العقل»[1]... وذكر الأحاديث على التفصيل.

ويقول ابن فورك: «لا بد من قبول أخبار العدول، ولا بد أن يكون لكلام رسول الله ﷺ الأثر والفائدة»[2].

وفي هذا يمكن إثارة الملاحظات التالية:

١ ـ لقد أكَّد الإمام الأشعري وأتباعه أنَّ القرآن والسُّنَّة على ظاهرهما، ولا يُزالان عن ذلك إلا بحجة[3]، كما قعَّد هذا المبدأ أئمة الأصول السابقون على الأشعري؛ كمالك والشافعي وغيرهما.

قال الإمام ابن فورك: «آي الكتاب قسمان: فقسم هو محكم تأويله بترتيله، يُفهم المراد منه بظاهره وذاته، وقسم لا يوقف على معناه إلَّا بردِّه إلى المحكم، وانتزاع وجه تأويله منه، فكذلك أخبار الرسول ﷺ جارية هذا المجرى، ومنزلة على هذا التنزيل،

(١) الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، ص٥١.
(٢) مشكل الحديث وبيانه، ص ٤٩٩.
(٣) الإبانة، ص ٢٢.

فمنها الكلام البيِّن المستقل في بيانه بذاته، ومنها المفتقر في بيانه إلى غيره، وذلك على حسب عادة العرب في خطابها، وعُرْف أهل اللغة في بيانها، إذ لم يكن كلُّ خطابهم جليًّا بينًا مستغنيًا عن بيان وتفسير، ولا كله خفيًّا مستحيلًا يحتاج إلى بيان وتفسير».

٢ ـ أنهم يعتمدون ما قرره علماء الحديث بمناهجهم المعروفة، فيصحِّحون ما صحَّحه علماء الحديث، ويُضَعِّفون ما يُضَعِّفه علماء الحديث، أي: **يرجعون في هذا العلم لأهلـه**، وهذا إنصاف علمي كبيـر، ولكنهم كانوا يحتاطـون غاية الاحتياط فـي قبول أحاديث الآحاد في الأسـماء والصفـات الإلٰهيـة، ولهذا كانـوا يرفضون الأحاديـث الضعيفة التي تـؤدي إلى التعطيل، أو التشـبيه، وهذه الأحاديث عـادةً لا يقبلها العلماء في أحاديث الأحكام الشـرعية، فمن باب أولى أن لا تُقبل في العقائد والأسماء والصفات.

٣ ـ كانوا يردون المتشابه من نصوص القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية إلى المحكم، وكما قال ابن فورك: وقسم لا يوقف على معناه ـ من القرآن والحديث ـ إلا بالردِّ إلى المحكم.

وقال: فالأولى أن يُحْمَل المختصَر من ذلك على المفسَّـر حتى يزول الإشكال[١].

---

(١) مشكل الحديث وبيانه، لابن فورك، ص ٤٩.

٤ ـ ما ثبت عندهم في القرآن والسُّـنَّة لا يعارضونه برأي ولا قيـاس كما صنعـت الفرق الأخـرى، بل كانوا يفسِّـرونه ويوجِّهـون معناه التوجيه السـديد، أو الإقرار بنص مشـكله ومتشـابهه، ورد كل ما لم يحط به علمًا بتفسـيره إلى الله مع الإيمان بنصه.

٥ ـ لقد كان عملهم حفاظًا على السُّنَّة كما جمعها وقررها أهل الحديـث، دون أن يرفضـوا أو يردُّوا واحـدًا صحَّ منها، فكانوا السـياج الواقي لهـا جميعها، والمدافـع القوي الأمين عنها أمام كل هجمـة وَرَدَتْ عليها، وبهـذا نالوا بجدارة لقب أهل السُّـنَّة والجماعة، يقول الإمام الأشعري: ونصدِّق بجميع الروايات التي يثبتها أهل النقل[1].

ثانيًا: الوقوف عند حدود الإجماع:

وإن الناظر في كتب الأشعرية يجد أنهم يقفون عند حدود الإجماع، ويسـتندون إلى ذلك في مسـائل عديدة، وقد جمع أبو عبـد الله بن مجاهد الطائي تلميذ الأشـعري في «رسـالته إلى أهـل الثغـر» ما حصل عليـه إجماع عند السـلف وأهل

(١) الإبانة عن أصول الديانة، ص ١٨.

السُّنَّة، فأودع فيها نحوًا من ستين إجماعًا، وجعل الإجماع من طرق الاستدلال فقال: «فإذ قد بان بما ذكرناه استقامة طرق استدلالهم وصحة معارفهم، فلنذكر الآن ما أجمعوا عليه من الأصول: باب ذكر ما أجمع عليه السلف من الأصول التي نبَّهوا بالأدلة عليها، وأُمروا في وقت النبي ﷺ بها»[١].

واستند في كتاب «الإبانة» إلى الإجماع في عدد من المسائل العقدية، ومنها: إجماع المسلمين أن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، واتفاق المسلمين على أن في الجنة ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، وإجماع المسلمين على أنَّ الله ﷻ رفع عيسى إلى السماء، وإجماع المسلمين على بُطلان قول من أثبت أنَّ لله أيديًا[٢]، وتابعه على ذلك أتباعه من بعد، ولهذا نجد الإجماعات تتردد في كتبهم عند الباقلاني والجويني، وغيرهم.

قال ابن فورك محتجًّا بالإجماع في تأويل حديث: «**لا شخص أحب للغيرة من الله**»:

---

(١) الرسالة إلى أهل الثغر، ص ٢٠٥.

(٢) الإبانة، ص ١٢، ١٣، ٢٦، ٢٧، ٥٧، وانظر: ص ٦٠، ٦٢، ٦٦، ٩٨، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٤. وقد نسبت هذه الرسالة للأشعري، وهي لتلميذه ابن مجاهد كما أثبتنا ذلك في كتاب: الإقناع في مسائل الإجماع، فليُنظر ذلك في محلِّه.

«وأمَّا لفظ «**الشخص**» فغير ثابت من طريق السند، وإن صحَّ فالمعنى ما بيَّنه في الحديث الآخر؛ وهو قوله: «**لا أحد**»، واستعمل لفظ «**الشخص**» موضع «**أحد**» على أنه يحتمل أن يكون هذا من باب المستثنى من غير جنسه ونوعه، وما كان من صفته قال الله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]، وليس «**يظن**» من معنى العلم بوجه، كذلك يكون تقديره: إن الأشخاص الموصوفة بالغيرة لا تبلغ غيرتها وإن تناهت غيرة الله ﷻ وإن لم يكن شخصًا بوجه، وإنما منعنا من إطلاق الشخص عليه تعالى أمور: أحدها: أن اللفظ لم يثبت من طريق السمع، والثاني: **أن الأمة قد اجتمعت على المنع منه**»[١].

ومما منعوا إطلاقه على الله تعالى بالإجماع: وصف خطاط، مع مجيئه في الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**احتجَّ موسى وآدم عليهما السلام، فقال موسى: أنت أبونا خيَّبْتَنا وأخرجتنا من الجنة، فقال آدم: يا موسى اصطفاك الله ﷻ بكلامه، وخط لك التوراة بيده، تلومني على أمر قدَّره الله عليّ قبل أن يخلقني بأربعين سنة؟!**» الحديث في الصحيحين، وله ألفاظ.

---

(١) انظر: فتح المعين بنقد كتاب الأربعين، للسيد عبد الله الغماري، ص ٢٨.

والإجماع علـى عدم جـواز وصف الله بالخـط فلا يقال فيه خطـاط، ولا كاتب؛ مع أنه قـال تعالى: ﴿ وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ ﴾ [الأعراف: ١٤٥][١].

وقد أشـار الأشـعري إلى أن الإجماع يجب أن يكون صحيحًا ليعتدَّ به وتقوم بمضمونه الحجّة[٢].

ثالثاً: عدم الخروج على دلالة اللُّغة:

وكانـت الباطنية أو من يُسَـمَّون بأصحاب الإشـارات تتأوَّل آي القرآن ونصوص السُّـنَّة تأويـلات بعيدة لا تدلُّ عليها اللغة، ولا ترتبط بالنص، وزعمـوا أن وراءها معانيَ غامضةً خفيةً عبروا إليها بالفكر ووقفوا عنده، فهذه المسألة فصَّلها الإمام الشافعي في رسـالته الأصولية، وتبعه جميع العلماء فيها، فمهَّدوا أحسـن تمهيد، وأبدعوا بها في كتبهم الأصولية بالدلالات اللغويـة، فأجادوا، وضبطوا هذا الباب رحمهم الله تعالى.

قال الإمام الشـافعي: «القرآن نزل بلسـان العرب دون

(١) انظر: فتح المعين بنقد كتاب الأربعين، للسيد عبد الله الغماري، ص ٢٨.
(٢) الإبانة، ص ٥٧.

غيره، لأنه لا يعلم من إيضاح جمل علم الكتاب أحد جهل سعة لسان العرب وكثرة وجوهه، وجُمَّاع معانيه وتفرُّقها، ومَنْ علمه انتفت عنه الشُّبَهُ التي دخلت على مَنْ جهل لسانه».

وقال: «فإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها على ما تفرَّق من معانيها، وكان ممَّا تعرف من معانيها اتساع لسانها..»(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والقرآن على ظاهره حتى تأتي دلالة منه أو سُنَّة أو إجماع بأنه على باطن دون ظاهر»(٢).

وأما في العقائد فقد التزموا ذلك أدقّ التزام، ورجعوا إلى أئمة اللغة وفرسانها، قال الإمام أبو الحسن الأشعري في «الإبانة»:

«والله عَزَّ وَجَلَّ إنما خاطب العرب بلغتها، ونحن نرجع إلى ما نجده مفهومًا في كلامها، معقولًا في خطابها. ولو كان القرآن بلسان غير العرب لما أمكن أن نتدبَّره، ولا أن نعرف معانيه إذا سمعناه، فلمَّا كان مَنْ لا يحسن لسان العرب

---

(١) انظر: الرسالة، ص ٥٠ ـ ٥١.

(٢) انظر: المصدر السابق، ص ٥٨٠.

لا يحســـنه إنما يعرفه العرب إذا ســـمعوه؛ علـــم أنهم إنما علموه لأنه بلسانهم نزل، وليس في لسانهم ما ادعوه»[١].

وتبعه المنتسبون إليه من بعده، ومنهم ابن فورك الذي وضع عـــددًا من الضوابـــط التي نتعامل بها مع التفســـير اللغوي لنصـــوص القرآن والسُّـــنَّة في الجانـــب العقدي، فقال: «إنَّا قد علمنا أن النبيَّ ﷺ إنمـــا خاطبنا بذلك ليفيدنا أنه خاطبنـــا على لغة العـــرب بألفاظها المعقولـــة فيما بينها، المتداولة عندهـــم في خطابهم، فلا يخلو أن يكون قد أشـــار بهذه الألفاظ إلى معانٍ صحيحة مفيدة، أو لم يشر بذلك إلى معنى، وهذا مما يجـــلّ عنه أن يكون كلامـــه يخلو من فائدة صحيحة ومعنى معقول، فإذا كان كذلك فلا بد أن يكون لهذه الألفاظ معانٍ صحيحة»[٢].

وقال: «إنَّ النبيَّ ﷺ إنما خاطبنا على لغة العرب، فإذا ورد منه الخطـــاب حُمل على مقتضـــى حكم اللغـــة، كان محتملًا لوجهيـــن؛ **أحدهمـــا**: له مخـــرج فـــي اللغة، وتأويـــل صحيح لا يقتضي تشـــبيهًا، ولا يؤدي إلى مُحال فـــي وصف الله جلّ

(١) الإبانة، ص ٢٤ ـ ٥٥.
(٢) مشكل الحديث، ص ٤٩٦.

ذكره، **والثانـي**: يقتضي تشـبيهًا وتكييفًا وتمثيـلًا، فإنَّ أولى ما حُمل عليه من الوجهين ما لا يؤدِّي إلى وصف الله جلّ ذكره بالجوارح والآلات».

وقـال: «وإذا احتمـل اللفظ ولم يخـص معنًـى واحدًا، كان حملـه على ما لا يؤدي إلـى التشـبيه والتعطيل وتحديد ما لا يجوز أن يكون محدودًا»[1].

وقال ابن فـورك: «إذا لم يكن سـائغًا من جهـة العربية، ولا ثابتًا من جهة النقل؛ لم يكن للاستعمال به وجه»[2].

وعمَّق القاضـي أبو بكر ابن العربي مسـألة اللغة وحَمْلها على إشـارات بعيدة فقـال: «فلا يجـوز أن يعـدل بلفظ عن صريح معناه إلى سـواه، فإن ذلك تعطيل للبيان، وقلب له إلى الإشـكال، فإذا تقرر الصريح في نصابه فالإشارة بعد ذلك إلى الأمثال والأشباه، والتنبيه لوجه التشبيه أصل عظيم في العقل، وباب متسع في الدين، وسبيل واضحة في الشريعة، فإن كانت في باب الأحكام فهو القيـاس، وإن كانت في التذكير والوعظ فالعبرة مباحـة، وإن كانت في التوحيد ولـم يذكر في معرض

(١) مشكل الحديث، ص ١٦٩، ٢٥٧، ٣٠٢.

(٢) المصدر السابق، ص ٦١.

المثل فهي على حقيقتها، لا حظّ فيهـا لغير التنبيه بقدرة على قدرة، وبتقديس على تقديس.

وقد قرر العلماء أن للكلام العربي معاني أوائل، ومعاني ثواني:

فالأوائل: هي الحقائق المجردة بدون زيادة عليها.

والثواني: هي المعانـي الزائدة على الحقائـق؛ مثل: المجاز المرسل والاستعارة بأنواعها والكناية والتشبيه والتعريض والتأكيد والفصل والوصل، وغير ذلك ممَّا تكفل ببيانه علم البلاغة.

واللغـة العربية لها من هذه المعانـي الثواني الحظ الأوفر والنصيب الأكبر، ولهذا كانت أفصح اللغات، وأوسعها دائرة... ثم جاء القرآن الكريم والحديث الشـريف على أسلوب اللغة العربية في نواحيهـا المختلفة، ففيهما مـن لطائف المجازات وبديع التشبيهات ما يعجز عنه البشر.

وهذه المعاني الثواني نوع من أنواع إعجاز القرآن الكريم..

فالذين يحاولون أن يجردوا القرآن والسُّنَّة من هذه المعاني الزاخرة باللطائف والطرائف... إنما يحاولون عبثًا مُحالًا، كمن يحاول إخفاء نور الشمس ساعة إشراقها وظهورها»[1].

---

(١) انظـر: فتـح المعين بنقد كتـاب الأربعين، ص ٤٧ ـ ٤٨؛ وانظر: مشـكل الحديث، ص ٣١٤.

وبسعة لسان العرب وحمل النصوص على وجه من وجوه اللغة فسَّروا كثيرًا من الآيات والأحاديث النبوية، مثل: الكف، واليمين، والضحك، والساق، والقدم، والجنب، واليد، وغيرها كما سنبيّنه في الكلام على الأحاديث.

رابعًا: الاستناد إلى محكمات العقول:

إنَّ الله تعالى قد جعل مناط التكليف في الإنسان هو العقل، فبه عرف الإنسانُ ربَّه، وعليه يُحَاسَب ويُؤَاخَذ، وقد جاءت آي الكتاب وصحاح الأحاديث بالتكليف بمعرفة الباري ﷻ وصفاته، كما في قوله تعالى:

﴿ فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [محمد: ١٩].

﴿فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلۡمِ ٱللَّهِ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ﴾ [هود: ١٤].

﴿أَفَمَن يَعۡلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ ٱلۡحَقُّ كَمَنۡ هُوَ أَعۡمَىٰٓۚ ﴾ [الرعد: ١٩].

وفي الحديث المتفق عليه عن معاذ: «**فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله، فإذا عرفوا الله...**» [صحيح مسلم].

وقال عدد من الأمة كابن فورك، وأبي المعالي، والقاضي أبي بكر: إنَّ الأمة أجمعت على أن العلم بالله تعالى واجب، وهو لا يحصل إلا بالنظر والاستدلال

والعقل، وما لا يتوصل إلى الواجب إلا به فهو واجب.

وهنا كان لا بدَّ أن يخوضوا غمار المناهج العقلية التي يدَّعيها المعتزلة والفلاسفة من بعد، ويبدؤوا الكلام في أحكام النظر صحيحه وفاسده، والعلم والجهل، وتعريف العقل وماهيته ومحله، وتحديد الأدلة التي يُعتمد عليها، وغير ذلك من المقدِّمات التي ستكون منطلقًا للتفاهم والتحاكم مع الفرق التي تنحو هذا المنحى.

ويمكنني القول: بأنهم قد أوغلوا في أمور قد يخالفهم فيها بعض أهل السُّنَّة، وهي مضائق تزل فيها العقول، كقضايا الجوهر الفرد وتحيزه وصفاته ومحله، والعَرَض وثبوته وحدثانه وقيامه بالجوهر أو بنفسه، والعلة والمعلول، والشيء الموجود والمعدوم، والقديم والحادث... وغير ذلك ممَّا لم يعرف أيام الصحابة والتابعين، وكان ذلك منهم أشبه ما يكون بسياج يحمون به النصوص أمام هجمة لصوص يريدون اقتحام حمى الشريعة، فتسلَّحوا بمثل أسلحتهم وأمضى منها، فكسروا شِرَّتهم، وردوهم على أعقابهم، فمن احتاج إلى مثل هذا السلاح فهو جاهز حاضر، ومن لم يحتج إليه ففي طريقة السلف الخير والكفاية.

وإذا كانت بعض الجزئيات عنــد بعضهم غير مقنعة أو لم تكن واضحة الســداد، فقد أفادوا الأمة كثيرًا في قضايا أخرى، ومنها: تحديد مجال عمل العقل وميدانه، والتحسين والتقبيح هل هو بالشــرع أو بالعقــل؟...، وقد خلصوا إلى أن أحكام العقل ثلاثة: **واجب وجائز ومســتحيل**، فإذا جاء ما ينفي العقلُ ظاهــرَه فلا بدَّ من تأويلــه، لأن حمله على ظاهره محــال، فيكون غير مفهــوم، والشــرع لا يأتي به، فلا بدَّ من تأويله[1].

وجعلوا محكمات العقل ضابطة للغة وغيرها، يقول ابن فورك: «**ولو كان المعنى سائغًا في اللغة، لا يجوز الأخذ به إذا كان العقل لا يقبله**»[2].

ويقول الإمــام الغزالي عن تســاند العقل مــع النقل[3]: **الفرقة المتوسِّطة الجامعة بين البحث عن المعقول والمنقول، الجاعلة كل واحد منهما أصلًا مهمًّا، المنكرة لتعارض العقل والشــرع، وكونه حقًّا، ومن كذَّب العقل فقد كذَّب الشرع،**

(١) انظــر: العواصم والقواصم، لابن العربي، ص ٣١١؛ والإرشــاد، للجويني، ص ١٦.

(٢) انظر: مشكل الحديث، ص ٩٣، ١١٢.

(٣) انظر: قانون التأويل، ص ٤٧.

إذ بالعقل عُرف صدق الشـــرع، ولولا صدق دليل العقل لما عرفنا الفرق بين النبي والمتنبي، والصادق والكاذب، وكيف يكذِّب العقلُ بالشرع، وما ثبت الشرعُ إلا بالعقل.

وهؤلاء هم الفرقة المحقَّة، وقد نهجوا منهجًا قويمًا إلا أنهم ارتقوا مرتقًى صعبًا.

فكم مـــن آية وحديـــث حملهما الأشـــعرية على معنًى من معـــانٍ عـــدة؛ لأن العقل لا يقبـــل المعانـــي الأخرى، وبهذا ردُّوا على المشـــبِّهة، وقالوا وهم يؤولون الاســـتواء، والمجيء، والســـاق، والعين، واليد، والجنـــب، والنزول، والقدم، والرجل، والضحـــك، والفرح: **قامت الأدلة القاطعة على المماثلة بين الخلق، واستحالة المماثلة بين الله تعالى وخلقه، فلـــو حملنا ما جاء في النصـــوص على ظاهره ولم يُؤَوَّل للزم أن يكـــون الباري تبارك وتعالى شـــيئًا مؤلفًا ذا أبعاضٍ وجـــوارح، وهذا من صفات الأجـــرام وهي حادثة، وهو يؤدي إلى أحد أمرين: إما لحـــدوث القديم الذي قام الدليل على قدمه، أو لقدم الحادث الـــذي قام الدليل على حدَثـــه، وهذا قلـــب للحقائـــق وردٌّ أدلة العقـــول، وكذلك استحالة ورود الشرائع بما يناقض أدلة العقول.**

وقد جاء في النص القرآني ما ينفي كلَّ تصوُّر أو توهُّم يوحي بالتشبيه، وذلك في قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، **فهذه الآية أزالت كلَّ تصور أو تفسير يوهم التشبيه في كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ.**

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡ﴾ [الحديد: ٤]، **ويستحيل كون الجسم في الأماكن المتباعدة في الزمان الواحد.**

وكذلك قوله تعالى: ﴿فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، **فإبقاؤها على ظاهرها محال؛ لأنَّ الجسم لا يجوز أن يحلَّ في أماكن متباعدة في زمن واحد.**

وقوله تعالى: ﴿وَنَحۡنُ أَقۡرَبُ إِلَيۡهِ مِنۡ حَبۡلِ ٱلۡوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، فعلى ظاهر هذه الآية يجب أن يكون في جوف كل إنسان، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

فبمقتضى محكمات العقول التي توجب لله ﷻ جميع صفات الكمال، وتنفي عنه صفات النقصان، والجوارح والأبعاض هي صفات نقصان.

ومن خلال هذه القواعد اضطُر الأشاعرة إلى التأويل، ووضع نظرية شاملة واضحة.

خامسًا: الاستقراء التام:

فقد حصروا جميع الآيات القرآنيــة والأحاديث النبوية وفسَّروها جميعًا، بهذه القواعد المتقدمة والمنهج الأصولي المعروف في تثبيت النصِّ، والتوفيق بين النصوص، وحمل المُجْمَل على المفسَّــر، والمُطْلَق على المقيَّد، ولم يبق آية أو حديث برواياته المتعددة إلا ونظروا فيه وفسَّــروه، ولهم في ذلك مصنفات عديدة.

وبناءً على هذا الاستقراء فقد قالوا: الأحاديث الصحيحة في هذا الباب على ثلاث مراتب:

المرتبة الأولى: ما ورد من الألفاظ، وفيه كمال محض ليــس للآفات والنقائــص فيه حظ، فهذا يجــب اعتقاده، كالعلم، والقدرة، والحياة، والسمع، والبصر، وعدم المِثْل والنظير.

والثانية: مــا ورد وفيه نقص محض؛ فهــذا ليس لله فيه نصيب فلا يضاف إليه، إلا وهو محجوب عنها في المعنى ضرورة، كما في: «**عبدي مَرِضْتُ فلم تَعُدْني**» وما أشــبهه، وقد علم المحفوظون والملفوظــون، والعالم والجاهل أن ذلك كناية، وأنه واسطة عمن تتعلَّق به هذه النقائص ولكنه

أضافها إلى نفســه الكريمة المقدسة، تكرمةً لوليِّه، وتشريفًا واستلطافًا للقلوب وتليينًا.

والثالثة: ما يكــون كمالًا، ولكنه يوهم تشــبيهًا، كاليد، والكف، والساعد..

قال ابن العربي[1]: وهذا أيها الغافلون تنبيه لكم على ما ورد من الألفاظ المحتملة، فإنــه ذَكَر الألفاظ الكاملة المعاني الســالمة؛ فوجبت له، وذكر الألفــاظ الناقصة، والمعاني الدنيئة؛ فتنزَّه عنها قطعًــا، فإذا جاءت الألفاظ المحتملة التــي تكون للكمال بوجــه، وللنقصان بوجه، وجــب علــى كل مؤمن حصيــف أن يجعلــه كناية عن المعاني التي تجوز عليه، وينفي عنــه ما لا يجوز عليه، فقوله فــي اليد، والســاعد، والكــف، والإصبع عبارات بديعة تدل على معانٍ شــريفة، فإن الســاعد عند العرب كانت تعوِّل عليه فــي القوة والبطش والشــدَّة، ألا ترى إلى قول الزبيــر، وقد ضرب فأبــان المضروب وتجاوز إلى ما تحته فقال له قائل: إن هذا السيف... فقال: ما هو السيف، إنما هو الساعد...

(١) العواصم والقواصم، ص ٣٠٨.

وكذلك قوله: إن الصدقة تقع في كف الرحمن، عبَّر بها عن كف المسكين تكرمة له... كما قال تعالى: ﴿نَاقَةُ ٱللَّهِ﴾.

وقال ابن خلدون: «وأما لفظ الاستواء، والمجيء، والنزول، والوجه، واليدين، والعينين، وأمثال ذلك فعدلوا عن حقائقها اللغوية لما فيها من إيهام النقص بالتشبيه إلى مجازاتها على طريقة العرب حيث تتعذَّر حقائق الألفاظ فيرجعون إلى المجاز، كما في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ [الكهف: ٧٧]، وأمثاله، طريقة معروفة لهم غير منكرة ولا مبتدعة، وحملهم على هذا التأويل وإن كان مخالفًا لمذهب السلف في التفويض، أن جماعة من أتباع السلف وهم المحدثون والمتأخرون من الحنابلة ارتبكوا في محمل هذه الصفات فحملوها على صفات ثابتة لله تعالى مجهولة الكيفية...»[١].

وضبطوا هذا الباب بمسألة أخرى هامة جدًّا، فقالوا: **إن الشرع قد جاء باليدين واليد، والكف والأصابع، وقل: بالساعد والذراع، مفردات فلا تصلوها، وتجعلوها عضوًا، وتضيفوها وتركبوا بعضها إلى بعض، فإنكم تخرجون عن**

(١) مقدمة ابن خلدون: ١٠٩٠/٣.

الظاهر إلى باطن التشبيه والتمثيل الذي نفاه عن نفسه، فما فُرّق لا يُجمع، وما جُمع من صفاته العليا لا يفرَّق[1].

وقد نقل غير واحد من العلماء الإجماع على جواز تأويل القرآن، وآيات القرآن لها حالتان:

الحالة الأولى: أن يمتنع حملها على المجاز وغير الظاهر، وهذا نوعان: أن تكون الآية متعلقة بالتوحيد والإيمان، وآيات الأحكام، **والنوع الثاني**: أن تكون في سياق الأمم السابقة؛ مثل: ما أخبرنا الله تعالى عن قوم نوح، وفرعون، وبني إسرائيل.

والحالة الثانية: أن يمتنع حملها على ظاهرها، نحو قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وقوله ﷻ: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقوله عليه الصلاة والسلام: «**إن الله يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار، ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل**»، فالظاهر وحقيقته هنا ممتنعة.

وقد أجمعت الأمة على تأويل قوله تعالى في سورة الحديد: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ

---

(١) العواصم والقواصم، ص ٢٩٩؛ ومشكل الحديث وبيانه، لابن فورك، ص ١٤٨.

﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤].

وقد جمع الله تعالى في هذه الآية بين قوله تعالى: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الحديد: ٤]، وبين ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد: ٤]، والأخذ بالظاهرين تناقض، فدل على أنه لا بد من التأويل، والإعراض عن التأويل اعتراف بالتناقض.

ولهذا قال السلف: هو معكم بعلمه(١).

فمن اعترض على الأشعريَّة فليأتِ بمنهجٍ أحسن من هذا، يحفظ النصوصَ ويوافق العقلَ، وينزِّه الخالق عن صِفات الحدوث ومتشابهة المخلوقين، ويثبتُ له صفاتِ الكمال...

❁ ❁ ❁

(١) انظر: الإقناع في مسائل الإجماع: ١/١٢٩ ـ ١٣٠؛ والأسماء والصفات، للبيهقي، ص ٤٣٠.

٣ الاستمرار في المنهج، ونماذج من التأويل

إنَّ المنهج الذي أسَّسَــه الإمام أبو الحســن الأشعريُّ، وعمَّقه ووسَّعه تلامذته وأتباعه من بعده خلال ثلاثة قرون؛ أصبح المهيع الوسط والطريق الواضح في عقائد المسلمين، ورسخ في قلوبهم وعقولهم وصحفهم، وسار عليه جمهور المسلمين وســوادهم الأعظم، ولم يستطع مخالفٌ منصفٌ عبر هــذه القرون نقضــه أو ردَّه، كما لم يســتطع مخالف غير منصف إزالته أو التأثير في مسيرته؛ لقوة أسسه، ونبل غايته، وضرورته في فهم الكتاب والسُّــنَّة، وسنذكر نماذج من هذا المنهج التي تواتر عليه اللاحقون وأكّدوه وغرسوه في الأجيال المتتابعة...

وقبل أن آخذ هذه النمــاذج، وأبيِّنَ كيف وقف منها العلمــاء، وكيف أوَّلها الأشــعرية، أذكر بــأن جمعًا من العلماء من أئمة أهل السُّــنَّة قد قســموا جميع الأسماء

المذكورة في القرآن الكريم، والأحاديث على قسمين:

أحدها: صفات ذاته: وهي ما استحقَّه فيما لم يزل ولا يزال.

والثاني: صفات فعله: وهي ما استحقَّه فيما لا يزال دون الأزل، وهي ما اشتق من أفعاله وورد السمع بها، كخالق، ورازق، ومحيي، ومميت...

وقالوا: لا يجوز وصف الله تعالى إلا بما دلَّ عليه الكتاب والسُّنَّة الصحيحة الثابتة، أو أُجمع عليه.

قال الإمام البيهقي:

وصفات ذاته على قسمين: عقلي وسمعي:

ـ **فالعقلي**: ما كان طريق إثباته أدلة العقول مع ورود السمع به؛ وهو على قسمين:

أ ـ ما يدل خبر المخبر به عنه، ووصف الواصف له به على ذاته؛ كوصف الواصف له بأنه شيء، ذات، موجود، ملك، قدوس.

ب ـ ما يدل خبر المخبر به عنه، ووصف الواصف له به على صفات زائدات على ذاته قائمات به، كحي، عالم، قدير، مريد، سميع، وهذه أوصاف زائدة على ذاته

قائمة، والاسم في هذا القســم صفة قائمة لا يقال: إنَّها هي المسمى، ولا إنَّها غير المسمى.

ـ **وأما الســمعي**: فهــو ما كان طريــق إثباتــه الكتاب والسُّــنَّة فقط؛ كالوجه واليدين والعين، وهذه صفات قائمة بذاته ولا يقال فيها: إنها هي المســمّى، ولا غير المسمّى، ولا يجوز تكييفها، فالوجه له صفة وليست بصورة، واليدان له صفتــان وليســتا الجارحتيــن، والعين لــه صفة وليس بحدقة... وطريق إثباتها له صفات ذات ورود الخبر الصادق بها.

وأما صفات فعله فهي مشتقَّة من أفعاله ورد السمع بها[١]:

١ـ عن أبي هريرة ﷺ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «**خلق الله آدم على صورته، طوله ســتون ذراعًا، فلما خلقه قال: اذهب فسلِّم على أولئك نفر مــن الملائكة جلوس، فاســتمع ما يُحَيُّونك، فإنَّها تحيَّتُكَ وتحيةُ ذرِّيَّتِكَ، فقال: السَّلام عليكم، فقالوا: السَّلام عليك ورحمة الله، فزادوه: ورحمة الله، فــكلُّ من يدخل الجنة على صورة آدم، فلم يزل الخلق ينقص بعد ذلك**».

---

(١) انظر: الاعتقاد والهداية إلى ســبيل الرشــاد، للبيهقي، ص ٧٠؛ فتح الباري: ٣٥٧/١٣.

أخرجه البخـاري، أحاديـث الأنبياء، بـاب خلق آدم وذريته رقم (٣٣٢٦). والاسـتئذان، باب بدء السلام، رقم (٦٢٢٧).

ومسـلم في الصحيح، الجنة وصفة نعيمهـا، باب يدخل الجنة أقوام أفئدتهم مثل أفئدة الطير، رقم (٢٨٤١).

وفي هذا الحديث ذكر **الصورة**.

قال البيهقي: الصورة هي التركيب، والمصوِّر: المركِّب، قال الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلۡكَرِيمِ ۝ ٱلَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ ۝ فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار: ٦ ـ ٨].

ولا يجوز أن يكـون الباري تعالى مصـوَّرًا، ولا أن يكون له صورة، لأنَّ الصورة مختلفة، والهيئـات متضادَّة، ولا يجوز اتِّصافه بجميعهـا لتضادها، ولا يجوز اختصاصـه ببعضها إلا بمخصص لجـواز جميعها على مـن جاز عليـه بعضها، فإذا اختص ببعضها اقتضى مخصصًا خصَّصه به، وذلك يوجب أن يكون مخلوقًا وهو محال، فاسـتحال أن يكـون مصوَّرًا، وهو البارئ المصوِّر.

قال الخطابي: **(على صورته)** الهاء وقعت كناية بين اسمين ظاهرين، فلم تصلح أن تُصرف إلـى الله ﷻ لقيام الدليل على

أنه ليس بذي صورة، وسبحانه ليس كمثله شيء، فكان مرجعها إلى آدم عليه السلام والمعنى أنَّ ذرية آدم خُلقوا أطوارًا... وآدم لم يكن خلقه على هذه الصِّفة، لكنــه أول ما تناولته الخلقة وُجد خلقًا تامًّا طوله ستون ذراعًا[١].

وقال ابن فــورك ما ملخَّصه[٢]: تأوَّلــه المتأوِّلون من أهل العلم على وجــوه كثيرة ســنذكرها، ثم نزيــد ما وقع لنا في تأويله.

قوله: **صورته**: ترجع إلى آدم، وذلك ينقسم إلى وجوه:

أحدها: أن يكون معناه وفائدته تعريفنا نعمة الله على أبينا آدم عليه السلام أن فضَّلــه بأن خلقه بيده، وأســكنه جنته، وأســجد له ملائكتــه، وعلَّمــه ما لم يعلِّمه أحــدًا قبله من الأســماء والأوصاف، ثم عصاه وخالفه، فلم يعاقبه بســائر ما عاقب به المخالفين له...

والوجه الثانــي: أفادنا إبطال قول أهــل الذمة: إنه لم يكن إنسان إلا من نطفة، ولا نطفة إلا من إنسان فيما مضى ويأتي، ليس لذلك أول ولا آخر... فعرفنــا ﷺ بتكذيبهم وأن آدم أول

(١) انظر: الأسماء والصفات، للبيهقي، ص ٢٨٩ ـ ٢٩٠.

(٢) انظر: مشــكل الحديث، ص ٤٨؛ وانظر خلاصته في: الإرشــاد، للجويني، ص ١٦٣.

البشــر خُلق على صورته التي كان عليها، وعلــى الهيئة التي شوهد عليها..

والطريق الثاني فــي تأويل هذا أن تكون الهــاء كناية عن الله، وهذا أضعف الوجهين من قبــل أن الهاء ترجع إلى أقرب المذكور إليه، إلَّا أنَّها تدل على خلاف ذلك، إذ قلنا هذا احتمل وجوهًا: **أحدها**: أن يكون معنى الصورة على هذا معنى الصفة، كما يقال: عرفني صورة هذا الأمر؛ أي صفته، ولا صورة للأمر على الحقيقة إلا على معنى الصفة...

والوجه الثاني: هو أن يعلم من طرق الإضافات إلى الله ﷻ وطــرق التخصيص فيها، وذلك أن من الأشــياء ما يضاف إلى الله ﷻ من طريق أنه فعلــه، كما يقال: خلــق الله، وأرض الله، وســماء الله، وقد تُضاف مثل هذه الإضافة على معنى الملك، فيُقال: رزق الله، وعبد الله، وقد يقال على معنى الاختصاص من طريق التنويه بذكر المضــاف إذ خُصَّ بالإضافة إليه؛ نحو: ناقة الله، فإنها إضافة تخصيص وتشــريف... ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾ [ص: ٧٢].

والوجه الآخر من الإضافات نحــو قولك: كلام الله، وعلم الله، وقدرة الله، وهي إضافة اختصاص من طريق القيام به، كما

يقال في إضافة الأرض إلى المحل، وما لا يقوم بنفسه إلى ما يقوم بنفسه، وليس ذلك من جهة الملك والفعل والتشريف، بل ذلك على معنى أن ذاته غير منعوتة منها بها قيامًا ووجودًا.

ثم نظرنا في إضافة الصورة إلى الله ﷻ، فلم يصح أن يكون وجه إضافتها إليه على نحو إضافة الصفة إلى الموصوف بها من حيث تقوم به؛ لاستحالة أن يقوم بذاته ﷻ حادث بوجه ولا صورة ولا تأليف ولا غيره، لأن ما قام بذات من تأليف وصورة لم يألف غير ما قام به، وبذلك يمنع أن يكون غيره قد تصور بها، وذلك محال، فبقي من وجوه الإضافات: **الملك، والفعل، والتشريف**، فأما الملك والفعل فوجهه عام، ويبطل فائدة التخصيص، فبقي أنها إضافة تشريف...

ثم أطال الكلام في التأويل بهذا المعنى، وردَّ على ابن قتيبة في قوله: (صورة لا كالصور) وقال: لا يليق بالله ﷻ أن يكون مؤلفًا مركبًا ذا حدٍّ ونهاية، وبعض وغاية، وأخذ خلاصة كلامه البيهقي في «الأسماء والصفات» بقوله: وذهب بعض أهل النظر..[1].

وقد نقل كلامه هذا بطوله ابن بطَّال في «شرح البخاري»

(١) الأسماء والصفات، ص ٢٩١.

ولخَّصه المازري في «شـرح مسلم»، وتبعه فيه النووي[1]، وأبو بكر ابن العربي فقال[2]: معناه ثلاثة أوجه:

الأول: المراد به أن يكون صورة الرحمن.

الثاني: المراد به صورة آدم نفسه.

الثالث: أن المراد صفـة صورة العبد الملطـوم الذي جاء الحديث على سببه حين لطم وجهه فقال: «**اجتنبوا الوجه، فإنَّ الله خلق آدم على صورته**».

فرجع الثلاثة إلى اثنين؛ وهمـا: أن يعود الضمير إلى آدم أصلًا أو تبعًـا، أو يعود إلى الله، فإن قلنا: إنـه يعود إلى آدم؛ كان معناه: أكرمْهُ فـإن أباك على صُورتـه، وكان ذلك أوعظ له مـن أن يقول له: فإنك على صُورتـه؛ لأنَّ المرء يمكن أن يمتهن من نفسـه ما لا يمتهن من أبيه؛ فإنَّ الموجود إذا أشبه من له حرمة عندك راعيتَ شَـبَهه جِبِلَّة وشـريعة ومروءة، ألا ترى قول القائل:

أحـبُّ لحبِّهـا السُّـودانَ حتَّى
أحـبُّ لحُبِّهـا سـودَ الـكِلابِ

(١) انظر: شرح صحيح البخاري، لابن بطال: ٦/٩؛ وانظر: المعلم بفوائد مسلم: ١٦٩/٣؛ وانظر: شرح مسلم، للنووي: ١٦٦/١٦.

(٢) انظر: العواصم والقواصم، ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥.

وقال الآخر:

أشـــبهت أعدائي فَصِرْتُ أحبُّهم
إذ صارَ حظِّـــي منك حظِّي منهُمُ

وإن قلنا: يعاد الضمير إلى الله؛ كان معناه تشـريف العضو بأن فيـه طرق العلـم كلها، البصر والسـمع والشـم والذوق واللمس، وفيه شـروط قيام العقل بالقلب، أو هو محل العقل على اختلاف غير ضارٍّ في الدين.

ولا يصـح أن يكـون آدم، ولا أحد على صـورة الرحمن بإجمـاع، وإذا بطل الظاهـر، فلا معنى لاعتقـاد المُحال الذي يبطله العقل في الباطن، فإن العقل يزكي الشرع ويشهد بعدالته، ومن المحال أن يأتي الشـاهد بجرحة المزكـي وتكذيبه؛ فإن ذلك عائد بإبطال قوله.

ولخص هذا المعنى الذي ورد عند ابـن فورك أبو العباس القرطبـيُّ كذلك، وممَّا قال[1]: وإنما أشـكل ذلك على من أعاد الضمير في (**صورته**) على الله تعالـى، وذلك لا ينبغي أن يُصار إليه شـرعًا، ولا عقلًا، أما العقل فيُحيل الصورة الجسمية على الله تعالى، وأما الشـرع فلم ينصَّ على ذلك نصًّا قاطعًا، ومحال

(١) انظر: المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم: ٥٩٨/٦.

أن يكون ذلك، فإن النــصَّ القاطع صــادق، والصادق لا يقول المحال، فيتعين عــود الضمير على المضــروب، لأنه هو الذي سبق الكلام لبيان حكمه، وقد أعادت المُشَبِّهَةُ هذا الضمير على الله تعالى، فالتزموا القول بالتجسيم، وذلك نتيجة العقل السقيم، والجهل الصميم، وقد بيَّنَّا جهلهم، وحقَّقْنا كفرهم فيما تقدَّم.

ولو سلَّمنا أن الضمير عائد على الله ﷻ، فللتأويل فيه وجه صحيح، وهو أن الصــورة تُطلق بمعنى الصفة، كما قال: صورة هذه المســألة كذا؛ أي: صفتها، وصوَّر لي فلان كذا فتصوَّرته، أي: وصفه لــي ففهمته، وضبطــت وصفه في نفســي، وعلى هذا فيكون معنى قولــه: «**إن الله خلق آدم علــى صورته**»، أي: خلقه موصوفًا بالعلم الذي فصل بــه بينه وبين جميع أصناف الحيوانــات، وخصَّه منه بما لــم يخصَّ به أحــدًا من ملائكة الأرضين والســماوات، وقد قلنــا فيما تقدم: إنَّ التســليم في المتشابهات أسلم.

وهكذا يتواردون جميعًا على المنهج الذي أصَّله الأشاعرة الأوائل، وتبعهم فيه غيرهم كابن الجوزي في كتابه: «دفع شبه التشبيه»[1] وغيره.

---

(١) انظر: دفع شبه التشبيه، ص ١٤٤.

وقد جاء ذكر الصورة في أحاديث أخرى؛ منها:

٢ ـ عن أبي أيــوب، عن أبي هريرة ﵄، عن النبيِّ ﷺ، قال: «**إذا قاتل أحدكم فليجتنب الوجه؛ فإنَّ الله خلق آدم على صورته**».

أخرجه البخاري في صحيحه، العتق، باب إذا ضرب العبد فليجتنب الوجه، رقم (٢٥٥٩) مختصرًا دون قوله: **فإن الله خلق آدم على صورته**.

وأخرجه بها مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب النهي عن ضرب الوجه، رقم (٢٦١٢).

وأخرجه أحمد: ٢٥١/٢، ٣١٣، ٤٣٤؛ وابن حبان، رقم (٥٦٠٥)؛ وابن خُزيمة في التوحيد (٣٧، ٤٠، ٤١)، وغيرهم.

وقد اختلف العلماء في الضمير على من يعود، فالأكثر أنه **يعود على المضروب**؛ لِمَا تقــدَّم من الأمر بإكرام وجهه، وإليه ذهب ابن حبان في صحيحه وغيره.

قال أبــو حاتم بن حبــان: يريد به صــورة المضروب لأن الضارب إذا ضرب وجه أخيه المسلم ضرب وجهًا خلق الله آدم على صورته.

وعلى هذا فمعنــاه ظاهر، فلا يكون في الحديث إشــكال يوهم في حقِّ الله تشبيهًا.

٣ ـ ولكن جاءت رواية عن ابن أبي عاصم في «السُّنَّة»، رقم (٥١٧) بلفظ: «**من قاتل فليجتنب الوجه، فإنَّ صورة وجه الإنسان على صورة وجه الرحمن**».

وهو حديث معلول بثلاث علل ذكرها ابن خزيمة، وأخرجها الطبرانيُّ من حديث ابن عمر، قال الحافظ: بإسناد رجاله ثقات، ولعله يعلل بمثل رواية ابن خزيمة.

٤ ـ وأخرج البخاري في «الأدب المفرد»، وأحمد، وابن أبي عاصم رقم (٥١٩)، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعًا: «**لا تقولنَّ قبَّح الله وجهك، ووجه من أشبه وجهك، فإنَّ الله خلق آدم على صورته**» وهو ظاهر في عود الضمير على المقول له ذلك.

٥ ـ وأخرج ابن أبي عاصم في «السُّنَّة» رقم (٥١٦)، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعًا بلفظ: «**إذا قاتل أحدكم فليجتنب الوجه، إنَّ الله تعالى خلق آدم على صورة وجهه**».

فإن صحت هذه الرواية فيكون الضمير عائدًا على الرجل أو المضروب كذلك.

وهذه الروايات التي فيها على «**صورة وجه الرحمن**»، أو «**على صورة وجهه**» فيها من حيث الصناعة الحديثية نظر، فالأولى معلولة بمخالفة الأعمش، وإرساله، وفيها كذلك

حبيب بن أبي ثابت فقد عنعنه عن عطاء، وكان يدلس، انظر: التوحيد، لابن خزيمة، رقم (٣٧)، وقال: ومثل هذا الخبر لا يكاد يحتج به علماؤنا من أهل الأثر، لا سيما إذا كان الخبر في مثل هذا الجنس فيما يوجب العلم لو ثبت لا فيما يوجب العمل بما قد يُستدل على صحته وثبوته بدلائل من نظر وتشبيه وتمثيل بغيره من سنن النبيِّ ﷺ من طريقة الأحكام والفقه.

٦ ـ وعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال:

قال أناس: يا رسول الله، هل نرى ربنا يوم القيامة؟.

فقال: «**هل تضارُّون في الشمس ليس دونها سحاب؟**».

قالوا: لا يا رسول الله.

قال: «**هل تضارون في القمر ليلة البدر ليس دونه سحاب؟**».

قالوا: لا يا رسول الله.

قال: «**فإنكم ترونه يوم القيامة كذلك، يجمع الله الناس فيقول: من كان يعبد شيئًا فليتبعه، فيتبع من كان يعبد الشمس، ويتبع من كان يعبد القمر، ويتبع من كان يعبد الطواغيت، وتبقى هذه الأمة فيها منافقوها، فيأتيهم الله في غير الصورة التي يعرفون، فيقول: أنا ربكم، فيقولون: نعوذ**

بالله منك، هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا، فإذا أتانا ربنا عرفناه، فيأتيهم الله في الصورة التي يعرفون، فيقول: أنا ربكم، فيتبعونه، وضرب جسر جهنم...» وذكر الحديث.

قال عطاء: وأبو سعيد الخدري جالس مع أبي هريرة لا يُغَيِّر عليه شيئًا، حتى انتهى إلى قوله: «**هذا لك ومثله معه**»، قال أبو سعيد: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**هذا لك عشرة أمثاله**» قال أبو هريرة: حفظت: «**مثله معه**».

أخرجه البخاري في صحيحه، الرقاق، باب: الصراط جسر جهنم، رقم (٦٥٧٣).

وأخرجه مسلم، الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، رقم (١٨٢)، وعن أبي سعيد (١٨٣).

وفي هذا الحديث قوله: «**فيأتيهم الله في غير الصورة التي يعرفون...**» إلى قوله: «**فيأتيهم الله في الصورة التي يعرفون**».

قال الخطابي: وأما ذكر الصورة في هذه القصّة فإن الذي يجب علينا، وعلى كل مسلم أن يعلمه: **أنَّ ربنا ليس بذي صورة ولا هيئة، فإن الصورة تقتضي الكيفية، وهي عن الله وعن صفاته منفيَّة**، وقد يُتَأَوَّل معناها على وجهين:

أحدها: أن تكون الصورة بمعنى الصفة، كقول القائل:

صورة هــذا الأمر كذا أو كــذا، يريد: صفتــه؛ فتوضع الصورة موضع الصفة.

والوجه الآخر: أن المذكور من المعبودات في أول الحديث إنما هي صور وأجســام كالشــمس والقمر والطواغيت ونحوها، ثم لما عطف ذكر الله سبحانه خرج الكلام فيه على نوع من المطابقة؛ فقيل: يأتيهم الله في صورة كذا؛ إذا كانت المذكورات قبله صورًا وأجسامًا.

وقد يُحمل آخر الكلام على أوَّله في اللَّفظ، ويُعطف بأحد الاسمين على الآخر، والمعنيان متباينان، وهو كثير في كلامهم كالعمرين، والأسودين، والعصرين، ومثله في الكلام كثير.

وممَّا يؤكِّــد التأويل الأول وهو أن معنــى الصورة الصفة، قوله في رواية عطاء بن يسار، عن أبي سعيد: «**حتى إذا لم يبق إلَّا من كان يعبد الله من برٍّ وفاجر؛ أتاهم ربُّ العالمين ﷻ في أدنى صورة من التي رأوه فيها**»[١] وهم لم يكونوا رأوه قط قبل ذلك، فعلمت أن المعنى في ذلك الصفة التي عرفوه بها، وهي معلومة للمؤمنين أنه لا يشبهه شيء.

وقد تكــون الرؤية بمعنى العلــم، كقوله: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ [البقرة: ١٢٨] أي: علِّمْنا.

---

(١) انظر: صحيح مسلم، رقم (١٨٣).

قال أبو سـليمان: ومن الواجب في هذا الباب أن نعلم أن مثل هذه الألفاظ التي تستشنعها النفوس إنما خرجت مع سعة مجـال كلام العرب ومصـارف لغاتها، وأن مذهـب كثير من الصحابة وأكثر الرواة من أهـل النقل الاجتهاد في أداء المعنى دون مراعاة أعيان الألفاظ، وكل منهم يرويه على حسب معرفته ومقدار فهمـه، وعادة البيان مـن لغته، وعلى أهـل العلم أن يلزموا حُسن الظن بهم، وأن يحسـنوا التأنِّي لمعرفة ما رووه، وأن يُنْزِلوا كلَّ شـيء منه منزلةَ مثله فيما تقتضيه أحكام الدِّين ومعانيها، **على أنَّـك لا تجدُ بحمد الله ومنِّه شـيئًا صَحَّتْ به الرواية عن رسـول الله ﷺ إلَّا وله تأويل يحتمله وجه الكلام، ومعنًى لا يستحيل في عقل أو معرفة**[1].

وقد أطال ابن فورك في تأويل هذا الحديث، وملخَّصه[2]:

هذا الخبر مشهور، وفيه طول وقصّة، وذكرنا منه ما يحتاج إلى تأويل ذلك، وتخريجه يحتمل وجوهًا:

أحدهـا: أن تكـون في: «**فـي صـورة غير الصـورة التي يعرفون**».. فتقديـره على هذا التخريـج: أن الله ﷻ يأتيهم يوم

(١) انظر: الأسماء والصفات، للبيهقي، ص ٢٩٦ ـ ٢٩٧.
(٢) مشكل الحديث، ص ٨٦.

القيامــة بصورة غير صورتــه التي يعرفون فــي الدنيا، وتكون الإضافة في الصورة إليه من طريــق المِلْك والتدبير، كما يُقال: ســماء الله وأرضه، وبيت الله وناقته؛ على وجه الملك والفعل، لا على الوجه الذي لا يليق به، فيكون المعنى بذلك: أنَّ الخلق عرفوا الله ﷻ بدلالته المنصوبــة، وآياته التي ركَّبها في الصور، وهي الأعراض الدالة على حدوث الأجســام واقتضائها محدثًا لها من حيث كانا محدثين.

وأما الإتيان به فعلى معنى ظهور فعله لها منه، وهو معنى قوله تعالى: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾ [النحل: ٢٦].

أما قوله: «**غير الصورة التــي يعرفون**»: فيحتمل أن يكون المعنى في ذلك أنــه يأتيهم يوم القيامة بصــورة على خلاف ذلك الشــكل وتلك الهيئة التي كانت الصورة عليها في الدنيا ممَّا لم يعرفوه ولــم يعهدوه، وذلك ليس منكــرًا، لأنَّ عادات أهل القيامة ومــا يظهر لهم من الأهــوال وعجائب الخلق من صورة الملائكة وزبانية العــذاب وخزنة الجنان ممَّا لم يعهدوا على شكلها وهيئتها في الدنيا.

وأما تفســير العلامة: هــو ما بينه وبين خلقــه في الصور والأجسام من المخالفة والمباينة.

وقيل: ما معهم من المعرفة به، وأنهم عبدوه في الدنيا من معرفة معبود لا يشبه شـيئًا مما عرفوه، ولا يجوز أن يشبه شيئًا ولا أن يشبهه شيء.

ويحتمل أن تكون الصورة هنا بمعنى الصفة...

ولا بـد أن يحمـل هـذا الحديث على نـوعٍ ممـا قلنا؛ لاسـتحالة أن يكون الله تعالى ذكره على صور كثيرة يجهلونه مرة ويعرفونه مرة، أو يكون ممن يحل الصور، فتنتقل الصورة لاسـتحالة أن يكون الله ﷻ حالًا ومحلًّا، صـورة أو مصوَّرًا، وإنما إتيانه بالصورة بعد الصورة من طريق الفعل كما يحدث للشيء بعد الشيء، ويغير الجسـم من حال إلى حال بإحداث تغيير.

وقد أخذ بعـض كلامه ابن بطَّال في «شـرح البخاري»[1]، وابن العربي فـي «العواصم والقواصـم»[2]، ولخَّصه المازري وجلا وجهه فقال[3]: يحتمـل أن تأتيهم صورة مخلوقة، فيقول: أنا ربكم؛ على سـبيل الاختبار والامتحان، فيقولون: نعوذ بالله منك، فيأتيهم الله في صورته التي يعرفونها، **الإتيان هاهنا عبارة**

(١) ٤٦٢/١٠.
(٢) ص ٢٩٤
(٣) المعلم بفوائد مسلم: ٢٢٦/١.

عن رؤيتهم الله تعالى، وقـد جرت العادة في المحدثين أن من كان غائبًا عن غيره فلا يمكـن التوصل إلى رؤيته إلا بإتيان أو مجيء، **فعبَّر بالإتيان والمجيء على سبيل المجاز**.

وقوله: «**في صورته التي يعرفونها**»: أحسـن ما يتأوَّل على أنها صورة اعتقـاد، كما يقال: صورة اعتقـادي في هذا الأمر، والاعتقاد ليس بصورة مركبة، فيكـون المعنى: **يرون الله على ما كانوا يعتقدونه عليه من الصفات التي هو عليها**.

وتبعهم القاضي عيـاض والإمام النـووي[1] وأبو العباس القرطبي فـي «المفهـم»، وأضـاف: إنَّ هذا المقـام هو مقام الامتحـان الهائل، يمتحـن الله تعالى فيه عبـاده ليميِّز المحقَّ من المُبْطِل، وذلك أنه لما بقي المنافقون والمراؤون متلبسـين بالمؤمنين والمخلصين، زاعمين أنهم منهم، وأنهم عملوا مثل أعمالهـم، وعرفوا الله مثـل معرفتهم؛ امتحنهـم الله بأن أتاهم بصورة هائلة قالت للجميع: أنا ربكم، فأجاب المؤمنون بإنكار ذلك، والتعوذ منه لِمَا قد سـبق لهم مـن معرفتهم بالله تعالى، وأنه منزه عن صفات هذه الصورة، إذ سماته سمات الحدوث... ثم وصل إلى ما تقدم عن ابن فورك ولخَّصه.

---

(١) شرح صحيح مسلم، للنووي: ١٩/٣ ـ ٢٠.

وما تقدَّم عنه تأويل واضح.. إلى أن قـال: **أعلم أن الناس قد أكثروا في تأويلات هذه الأحاديث، فمن مبعد، ومن محوّم، وما ذكرناه أحسنها وأقومها لمنهاج كلام العرب، ولأن يكون هو المراد**، ومع ذلك فلا نقطع بأنه هو المـراد، والتحقيق أن يقال: الله ورسوله أعلم، والتسليم الذي كان عليه السلف أسلم لكن **مع القطع بأن هـذه الظواهر الواردة في الكتاب والسُّنَّة الموهمة للتجسيم والتشبيه، يستحيل حملها على ظواهرها لما يعارضها من ظواهر أُخر** كما قرره أئمتنا في كتبهم، ولما دلَّ العقل الصريح عليه.

أقول: وهذا من أهم ضوابط التأويل عند الأشعرية، ولخص ابن حجر في «فتح الباري» هذه الأقوال كلها[1].

وقد سار في هذا التوجُّهِ الأشعريِّ أبو الوفاء بن عقيل الحنبلي[2] فقال: الصورة على الحقيقة تقع على الأشكال والتخاطيط، وذلك من صفات الأجسام، والذي صرفنا عن كونه جسمًا الأدلة القطعية؛ كقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

---

(١) انظر: الفتح: ١١/٤٥٠.

(٢) انظر: دفع شبه التشبيه، لابن الجوزي، ص ١٦٠.

إلى أن قال: فأمَّا ذاته فتعالى عــن التغيُّر، نعوذ بالله أن يُحمل هذا الحديث علــى ما قالتْه المُجَسِّــمة: أنَّ الصورة ترجع إلى ذاته؛ فإن في ذلك تجويــز التغيير على صفاته، فخرَّجوه في صورة إن كانت حقيقة، فذلك اســتحالة، وإن كانت تخيُّلًا فليس ذلك هو، إنما يريهم غيره.

وهكذا يترسَّخ المذهب الأشعريُّ مع مسيرة الزمن وامتداد الأيام مع حاجة الأمة لتثبيت عقيدتها، وردِّ الشُّــبَهِ الواردة إلى حماها، وظهور نوابغ أعلام ينهجون هذا النهج.

٧ ـ وروي من حديث معاذ بن جبل ﷺ قال: «احتبس عنّا رســول الله ﷺ ذات غداةٍ في صلاة الصبح، حتى كدنا نتراءى قَرْن الشــمس، فخرج رســولُ الله ﷺ ســريعًا، فثوَّب بالصلاة وصلَّى وتجوَّز فــي صلاته، فلمَّا ســلم قال: «**كمــا أنتم على مصافكم**».

ثم أقبل إلينا فقال: «**إني سأحدِّثكم ما حبسكم عني الغداة، إني قُمتُ مــن الليل فصلَّيتُ ما قُدِّر لي، فنعســت في صلاتي حتى اســتثقلتُ، فإذا أنا بربي ﷻ في أحســن صــورة، فقال: يا محمد فيمَ يختصم الملأ الأعلــى؟ قلتُ: لا أدري ربِّ، قال: يا محمد فيمَ يختصم الملأ الأعلى؟ قلتُ: لا أدري ربِّ، فقال:**

يا محمد فيمَ يختصم الملأ الأعلى؟ قلتُ: لا أدري ربِّ، فرأيتُه وضع كفَّــه بين كتفي حتى وجــدت بردَ أناملــه في صدري، وتجلَّى لي كل شيء وعرفت.

فقــال: يا محمد فيــمَ يختصم المــلأ الأعلــى؟ قلتُ: في الكفارات والدرجات.

قال: ومــا الكفارات؟ قلــتُ: نقل الأقدام إلــى الجمعات، والجلوس في المســاجد بعد الصلوات، وإسباغ الوضوء على الكريهات.

فقال: وما الدرجــات؟ قلتُ: إطعام الطعــام، ولين الكلام، والصلاة والناس نيام.

قال: ســلْ. قلت: اللهم إنّي أســألك فعل الخيرات، وترك المنكــرات، وحبَّ المســاكين، وأن تغفر لــي وترحمني، وإن أردت فتنة في قوم فتوفَّني غير مفتون، وأسألك حبَّك وحبَّ من يحبك، وحبَّ عمل يقرِّبنا إلى حبك».

وقال رسول الله ﷺ: «**إنها حقٌّ فادرسوها وتعلَّموها**».

أخرجــه أحمــد فــي مســنده: ٢٤٣/٥؛ والترمــذي، رقم (٣٢٣٥)، وقال: حســن صحيــح؛ وابن خزيمة فــي التوحيد؛ والحاكم.

وقد جاء من حديث سمرة، وأبي أمامة، وعبد الرحمن بن عائش، وابن عباس، وثوبـــان، وأم الطفيل امرأة أبي بن كعب، وابن عمر، وأبـــي رافع، وأبي هريرة، وعـــدي بن حاتم، وأبي عبيدة بن الجراح، وأنس بن مالك.

وله أسانيد عديدة، وفيها: «**تراءى لي ربِّي في أحسن صورة**».

وفي بعضها: «**تجلَّى لي ربِّي في أحسن صورة**».

وفي رواية: «**رأيتُ ربِّي في أحسن صورة**».

وفي رواية: «**أتاني ربِّي اللَّيلة في أحسن صورة**».

وفي بعضها: «**رأيتُ ربِّي في المنام في أحسن صورة**».

وقد تكلَّموا في أســانيد هذا الحديث كلهــا؛ وفي بعضها زيادة، وفي بعضها نقــص، وفيها اختلاف، وأنهــا ضعيفة، أو مضطربة، ويطول بي الكلام إذا تحدَّثتُ عنها، وليست مقصودنا هنا، وعلى فرض صحته فله تأويل عندهم.

قال البيهقي: ثم تأويله عند أهل النظر على وجهين:

أحدهما: أن يكون معناه: **وأنا في أحســـن صورة**، كأنه زاده كمالًا وحُســـنًا وجمالًا عند رؤيته، وإنما التغيُّر وقع بعده لشدَّة الوحي وثقله.

والثانـــي: أنه **بمعنـــى الصفة**، ومعنـــاه: **أنه تلقَّـــاه بالإكرام**

والإجمال، فوصفه بالجمال، وقد يقال في صفات الله ﷻ: إنه جميل، ومعناه مجمل في أفعاله.

وأما قوله: «**فوضع كفَّه بين كتفيَّ**» ـ فكذا في روايتنا ـ وفي رواية بعضهم: «**يده**»، وتأويله عند أهل النظر: **إكرام الله تعالى إياه وإنعامه عليه، حتَّى وجد برد النِّعمة ـ يعني: روحها وأثرها في قلبه ـ، فعلم ما في السَّماء والأرض، وقد يكون المراد باليد الصِّفة، ويكون المراد بالوضع تعلُّق تلك الصِّفة بما وجد من زيادة العلم؛ كتعلُّق اليد التي هي صفة لخلق آدم عليه السلام، تعلُّق الصِّفة بمقتضاها لا على معنى المباشرة، وإنَّما أمره إذا أراد شيئًا أن يقول له: كن، فيكون، لا تجوز عليه ولا على صفاته التي هي من صفات ذاته مماسة أو مباشرة؛ تعالى الله عزَّ اسمُه عن شبه المخلوقين علوًّا كبيرًا.**

وفي ثبوت هذا الحديث نظر[1].

وقريب منه وأوسع عند سلفه ابن فورك[2].

وأما ابن الجوزي، فطعن في ثبوته، ونقل عن أحمد

(١) الأسماء والصفات، ص ٣٠٠ ـ ٣٠١.

(٢) انظر: مشكل الحديث وبيانه، ص ٧٧.

قولــه: أصل هذا الحديــث وطرقه مضطربة، ونقــل ما تقدَّم عن البيهقي إلى أن قــال: وهذه أحاديث مختلفة، وليس فيها ما يَثْبُتُ، وفي بعضها: «**أتاني آتٍ**»، وذلك يرفع الإشــكال، وأحسن طرقها يدلُّ على أنَّ ذلك كان في النوم، ورؤيا المنام وهم، والأوهام لا تكون حقائق، وإنَّ الإنسان يرى كأنَّه يطير، أو كأنَّه قد صار بهيمة، وقد رأى أقوام في منامهم الحقَّ ﷻ على ما ذكرنا.

وإن قلنــا: إنَّه رآه في اليقظة؛ فالصُّــورة إن قلنا: ترجع إلى الله تعالى، فالمعنى: رأيته على أحسن صفاته من الإقبال عليَّ، والرِّضا عنِّي.

وإن قلنا: ترجع إلى رسول الله ﷺ، فالمعنى: رأيتُه وأنا على أحسن صورة.

ثم قال: **والعجب مع اضطراب هذه الأحاديث وكون مثلها لا يثبتُ به حكمٌ في الوضوء، كيــف يحتجُّون بها في أصول الدين والعقائد**[1].

وهكذا نجد أنَّهــم لم ينفوا النصوص، **بــل جمعوها كلَّها باســتقراء تامٍّ، وحافظوا عليهــا، ونظروا إليهــا بالبيان العربيِّ**

(١) انظر: دفع شبه التشبيه، ص ١٠٨.

السليم، وحافظوا على التنزيه والتقديس لربِّ العالمين، وفسَّروا النصوص بدلالتها وبما يقبله العقل ويرتضيه.

وهكــذا تتبَّعوا جميــع الأحاديث والآيات التي يســتحيل حملها على ظاهرها في حــقِّ الله تعالى، ووجَّهوها بدلالة اللغة وثوابت التنزيه، وعليك في هذا بكتاب «الأســماء والصفات» للإمام أبي بكر البيهقي المتوفَّى (٤٥٨هـ).

وإنِّي هنا لا أتكلَّم عن هذه الأحاديــثِ، ولا أريد جَمْعَها، بل أريدُ توضيح معالم المنهج الأشــعريِّ وأهميته وأثره، وفي هذه النَّماذج ما يُقيم الحجَّة والدَّليل.

❁ ❁ ❁

وخلاصة القول

١ ـ إنَّ المذهب الأشـــعريَّ قد نهض بعد أن ظهرت في المجتمع الإســـلاميِّ أفكارٌ تخالــف القرآن والسُّـــنَّة، وتُنْكِرُ بعضَ النصوص أو تذهبُ في معانيهـــا وجهةً غير صحيحة، وحصل بذلك صراعٌ فكريٌّ كاد يعصف بعقيدة الأمة وكتابها وسُنَّة نبيِّها ﷺ، فكانت الأشعريةُ ضرورةً للحفاظ على وحدة الأمة الفكرية.

٢ ـ كانت غاية المذهب الأشـــعريِّ الحفاظ على النصوص القرآنية والنبوية، والتمسُّـــك بها دون استثناء، ولهذا سُمُّوا **أهل السُّنَّة والجماعة**.

٣ ـ قدَّم الإمـــامُ الأشـــعريُّ وأتباعُه نظريةً شـــاملةً وكاملةً للعقيدة الإسلامية، بدءًا من الأسماء والصفات، وانتهاءً بالإمامة

والصَّحابة[1]، في إطار قواعـــد وضوابط ثابتة واضحة لا يمكن نقضها، تناولـــتِ الرَّدَّ علـــى جميع الفرق الخارجـــة عن إطار القرآن والسُّنَّة.

٤ ـ بلغت العقيدةُ الأشـــعريَّةُ من التنزيه والتقديس أعلاه، ومن الحفاظ علـــى النصِّ غايته ومنتهاه، فجمعوا شـــمل الأمة وفكرَها على كلمة ســـواء، ومحجَّة واضحة بيضـــاء، باقية مع الأجيال إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها؛ حافظت وستحافظ على وحي السماء.

٥ ـ كان أثر هذه النظرية الأشـــعرية حاســـمًا في حياة الأمة الإســـلامية، إذ انطفأت أكثـــر أفكار الفرق، وزالـــت أو كادت، وصار للأشعرية السيطرةُ المطلقة على الفكر العقدي الإسلامي، وأنجـــز علماؤها رصيدًا كبيـــرًا من المصنفـــات العلمية الرائعة

---

(١) بحث الأشـــعريةُ مســـائل في العقليـــات مجاراة للمنحرفين ليـــردّوا عليهم، وتكلَّمـــوا في القـــول بالصلاح والأصلح، والتحســـين والتقبيـــح، والعدل والجور، وكمَّلوا ذلـــك بالنبوات والبعثة، وأحوال المعـــاد، والجنة والنار، والثـــواب والعقاب، وأضافـــوا مبحث الإمامة لمَّا ظهرت أقـــوال الإمامية، وأن هذه المســـألة من مســـائل العقائد، وأنه يجب على النبيِّ تعيين الإمام والخـــروج عن العهدة فيها لمن هي له، وهي ليســـت من أصول الاعتقاد كما يقول الإمام الجوينـــي، بل هي قضية مصلحية إجماعية كما يرى ابن خلدون وغيره.

هي الموئل والملاذ في فهم العقائد من القرآن الكريم والسُّـنَّة النبوية.

وأختم بكلمة سديدة قالها طاش كبرى زادة:

«وممَّا يدلُّ على أحقية مذهبه ـ أي: الأشعري ـ ارتضاءُ من يخلف بعده من العلماء والفضلاء أساطين الحكمة ورؤساء الكلام، بل المشايخ العارفون من أهل التصفية والذوق.

ولم يُنقل عن واحد من هؤلاء من مبدأ ظهور الأشعريِّ إلى زماننا (وهو ثمان وأربعون وتسعمئة) إنكار شيء من مذهبه، ولو في شيء قليل.

ولا شكَّ أنَّ اتفاق الأمة والمدَّة هذه على الضلال من قبيل المُمْتنع والمُحَال»[1].

اللَّهمَّ اهدِنا إلى الحقِّ الذي كانوا فيه يختلفون، ونوِّرْ قلوبنا بمعرفتك يا أرحم الراحمين.

❁ ❁ ❁

---

(١) مفتاح السعادة ومصباح السيادة.

ضميمة

المنهجُ الذي سلكه أبو الحسن الأشعريُّ، وافقه عليه الإمام أبو منصور الماتريدي، وإن كانا مُخْتَلِفَيْنِ في النشأة وفي المصر، ومتعاصِرَيْنِ في الزمان؛ فإن النتائج التي وصلا إليها واحدة، وقد اختلفا في مسائل أشهرها اثنتا عشرة مسألة جمعها ابن كمال باشا شمس الدين أحمد بن سليمان المتوفَّى (٩٤٠هـ) في رسالة موجزة نادرة وهامة، وهذه المسائل كما وردتْ في هذه الرسالة كالتالي[1]:

[قال: ولا نزاع بين الشيخين وأتباعهما في الأصول إلَّا في اثنتي عشرة مسألة:

(١) وقد شرحها الأستاذ سعيد عبد اللطيف فودة، وطبعت بدار الفتح للدراسات والنشر، في عمان ـ الأردن، ط: الثانية، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م، ومنها أثبتُّ هذه المسائل.

• **المسألة الأولى:**

قال الماتريديُّ: التكوين صفة أزلية قائمة بذات الله تعالى كجميع صفاته، وهو غير المكوّن ـ ويتعلَّق بالمكوَّن من العالم وكل جزء منه وقت وجوده ـ كما أنَّ إرادة الله تعالى أزلية تتعلَّق بالمرادات بوقت وجودها، وكذا قدرته تعالى الأزلية مع مقدوراتها.

وقال الأشعريُّ: إنها صفة حادثة غير قائمة بذات الله تعالى وهي من الصفات الفعلية عنده، لا من الصفات الأزلية.

والصفات الفعلية كلها حادثة كالتكوين والإيجاد، ويتعلَّق وجود العالم بخطاب: كُنْ.

• **المسألة الثانية:**

قال الماتريديُّ: كلام الله تعالى ليس بمسموع، وإنَّما المسموعُ الدَّال عليه.

وقال الأشعريُّ: مسموع كما هو المشهور من حكاية موسى.

• **المسألة الثالثة:**

قال الماتريديُّ: صانع العالم موصوف بالحكمة؛ سواءٌ كانت الحكمة بمعنى العلم أو بمعنى الإحكام.

وقال الأشعريُّ: إن كانت الحكمة بمعنى العلم فهي صفة

أزلية قائمة بذات الله تعالى، وإن كانت بمعنى الإحكام فهي صفة حادثة من قبيل التكوين لا يُوصف ذات الباري بها.

- **المسألة الرابعة:**

قال الماتريديُّ: إن الله تعالى يريد بجميع الكائنات جوهرًا أو عرضًا، طاعة أو معصية، إلَّا أنَّ الطاعة تقع بمشيئة الله تعالى وإرادته وقضائه وقدره ورضائه ومحبته وأمره. وأنَّ المعصية تقع بمشيئة الله تعالى وإرادته وقضائه وقدره لا برضائه ومحبته وأمره.

وقال الأشعريُّ: إن رضاء الله تعالى ومحبته شامل لجميع الكائنات كإرادته.

- **المسألة الخامسة:**

تكليف ما لا يُطاق ليس بجائز **عند الماتريديِّ**، وتحميل ما لا يُطاق عنده جائز. وكلاهما جائز **عند الأشعريِّ**.

- **المسألة السادسة:**

قال الماتريديُّ: بعض الأحكام المتعلِّقة بالتكليف معلومة بالعقل، لأنَّ العقل آلة يُدْرَك بها حُسْنُ بعض الأشياء وقُبحها، وبها يدرك وجوب الإيمان وشكر النعم، وإن المعرِّف والموجب هو الله تعالى لكن بواسطة العقل، كما أنَّ الرسول معرِّف الوجوب.

والموجب الحقيقيُّ هو الله تعالى لكن بواسطة الرسول ﷺ حتى قال: لا عُذر لأحد في الجهل بخالقه لما يرى من خلق السماوات والأرض، ولو لم يبعث الله رسولًا لوجب على الخَلْق معرفته بعقولهم.

وقال الأشعريُّ: لا يجب شيء ولا يحرم إلَّا بالشرع لا بالعقل، وإن كان للعقل أن يدرك حُسن بعض الأشياء وقُبحها.

وعند الأشعريِّ: جميع الأحكام المتعلِّقة بالتكليف متلقَّاة بالسمع.

- **المسألة السابعة:**

قال الماتريديُّ: قد يسعد الشَّقيُّ، وقد يشقى السَّعيد.

وقال الأشعريُّ: لا اعتبار بالسعادة والشقاوة إلَّا عند الخاتمة والعاقبة.

- **المسألة الثامنة:**

قال الماتريديُّ: العفو عن الكفر ليس بجائز عقلًا.

وقال الأشعريُّ: يجوز عقلًا لا سمعًا.

- **المسألة التاسعة:**

قال الماتريديُّ: تخليد المؤمنين في النَّار، وتخليد الكافرين في الجنَّة لا يجوز عقلًا ولا سمعًا.

وعند الأشعريِّ: يجوز عقلًا، وأما سمعًا فلا يجوز.

• **المسألة العاشرة:**

قال بعض الماتريدية: الاسم والمسمَّى واحد.

وقال الأشعريُّ: بالتغاير بينهما وبين التسمية.

ومنهم من قسَّم الاســم إلى ثلاثة أقسام: قسم عَيْنه، وقسم غيره، وقسم ليس بعينه ولا بغيره.

والاتفاق على أن التسمية غيرهما وهي ما قامت بالمسمّى، كذا في بداية الكلام.

• **المسألة الحادية عشرة:**

قال الماتريديُّ: الذكورة شــرط في النبوَّة حتى لا يجوز أن تكون الأُنثى نبيًّا.

وقال الأشعريُّ: ليست الذكورة شرطًا فيها، والأُنوثة لا تنافيها.

كذا في بداية الكلام.

• **المسألة الثانية عشرة:**

قال الماتريديُّ: فعل العبد يُسمى كسبًا لا خلقًا، وفعل الحق يُسمى خلقًا لا كسبًا والفعل يتناولها.

وقال الأشــعريُّ: الفعل عبارة عن الإيجاد حقيقة، وكســب العبد يُسَمَّى فعلًا بالمجاز.

وقيل: ما يجوز تفرُّد القادر به فهو خلق، وما لا يجوز تفرُّد القادر به فهو كسب].

هذه هي رسالة ابن كمال باشا، وفي هذه المسائل كلام وتفصيل، كما أنَّه يوجد بعض الخلافات غير هذه بين الأشاعرة والماتريدية، وهذه أبرزها.

❁ ❁ ❁

المحتويات

✿ ✿ ✿

تُطلب جميع كتبنا من:

دار القلم ـ دمشق
هاتف: ٢٢٢٩١٧٧ فاكس: ٢٢٥٥٧٣٨ ص.ب: ٤٥٢٣
www.alkalam-sy.com

الدار الشامية ـ بيروت
هاتف: ٨٥٧٢٢٢ (٠١) فاكس: ٨٥٧٤٤٤ (٠١)
ص.ب: ١١٣/٦٥٠١

توزّع جميع كتبنا في السعودية عن طريق:

دار البشير ـ جدّة
٢١٤٦١ ص.ب: ٢٨٩٥ هاتف: ٦٦٠٨٩٠٤ / ٦٦٥٧٦٢١

ISBN 978-9933-29-020-7
9 789933 290207